الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة فى قضايا البيئة

أطروحة مقدمة الى مؤتمر القانون والبيئة

بكليـــة الحقـوق – جامعـــة طنطـا

والمنعقد خلال الفترة من ٢٣ – ٢٤ ابريل ٢٠١٨م

إعـــداد الدكتور

محمـــود رجـــب فتـــح الله

دكتوراه القانون العام

والمحاضر بكلية الحقوق – جامعة الاسكندرية

إشـــــراف ورعايـــــة وتنظيـــــم

الاستاذ الدكتور	الاستاذ الدكتور
محمد ابراهيم على	**جمال محمود الكردى**
عميد كلية الحقوق – جامعة طنطا	وكيل كلية حقوق طنطا لشؤون الداسات العليا
ورئيس المؤتمر	والبحوث ومقرر المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

(أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا تُرجعون) (*)

صدق الله العظيم

(*) القرآن الكريم - الآية ١١٥ من سورة المؤمنون

اولا : مقدمة الدراسة:

خلق الله الإنسان واوجد له البيئة ليعيش فيها باعتبار انها الإطار الذي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى وغيرها من متطلباتها وفيها ينشأ علاقاته البشرية والإنسانية ويعيش مؤثرا فيها ومتأثرا بها.

ولا شك إن الصراع بين البيئة والتنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين أسهم بشكل واضح في تأخر الإهتمام بالبيئة وإدراك أهميتها في التنمية، لأن المطالبة بحماية البيئة جاء كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدها العالم من جراء الانشطة الصناعية والتكنولوجية خلال تلك الفترة، ولما أنتجته من تدهور ملحوظ في البيئة، مما ازداد معه القلق على البيئة من الأخطار المضرة بها .

ذلك إن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة فطرية وأزلية، وقد تنامت وتصاعدت هذه العلاقة لتلبية الإحتياجات خلال العصور البشرية المختلفة، إلا آن ثمة تعامل عشوائي وإضرار أخرى قد تعرضت لها البيئة في عصور لاحقة، ومنها عصر الثورة الصناعية الذى بدأ مع اختراع جيمس واط للآلة البخارية في عام ١٧٦٣م حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية، وكانت أول كارثة ثم تسجيلها في العام ١٩٤٨ في ولاية دونوار الامريكية المقام فيها عدد من المصانع الخاصة بالصلب وحامض الكبريتيك وإنتاج الزنك حيث أدت إلى وفاة عشرون شخصا ومرض نحو ٥٩٠٠ شخصا، ويضاف إلى ذلك حدوث كوارث بيئية أخرى في لندن وغيرها من البلدان الصناعية الأخرى وذلك في أعوام لاحقة، لكن اشهرها الكارثة التي تعرضت لها لندن عام ١٩٥٢م من جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني مما أدى إلى وفاة أربعه ألاف شخص بسبب تركز ثاني أكسيد الكبريت في الجو.

وترتب على ذلك، ازديداد التحذيرات من أخطار التلوث البيئي على البيئة والكائنات، وظهر عقب ذلك الحركات المطالبة بحماية البيئة من قبل معظم التنمويين وكافة البيئيين، ولأن التنمويين قد حققوا إنتصارات من جراء الثورة الصناعية دون وضع اعتبار للبيئة ومواردها فان ذلك كان وراء رفضهم لمطالب أنصار البيئة فيما يتعلق بالتلوث وتقييم الأثر البيئي حيث اعتبر الصناعيين والتنمويين مسالة التحكم في التلوث وإعادة النظر في المنشآت الصناعية مسالة مكلفة أي أن إعادة تجديد المنشآت والتجهيزات القائمة، هو أمر باهظ التكاليف وأصعب من إعداد وسائل التحكم الملائمة عند التأسيس كما أن الوقت اللازم للتحكم في الإنبعاثات الضارة منها، مثل العناصر الكيميائية الناتجة عن احتراق الوقود في المنشات أو في عملية التصنيع يبدو دائماً قصيراً جداً ويحتاج إلى وقت طويل حتى تظهر نتائجها إضافة إلى أن الأساليب المتبعة لمعالجة بعض النفايات والملوثات قد يكون لها اثار ضارة.

ومن المنطلق الإقتصادي والحساب النقدي، فإن التنمويين يرون انه لا يوجد وسيلة واضحة ودقيقة لقياس القيمة الاقتصادية للفوائد العائدة من إيجاد هواء نقي او مياه نقية او بيئة صحية، وبالتالي فأنهم عاجزون عن تقديم تقديرات إجمالية، وأن مشكلة التلوث يصعب التغلب عليها في اقتصاد تام، بحجة ان البلدان النامية بحاجة للاستفادة من الاموال المطلوبة لهذه الحماية أو حتى التحكم في التلوث من أجل حل مشكلات إقتصادية أو إجتماعية اهم.

وعلى ذلك، استمر الصراع بين البيئة والتنمية أي ذلك الاستنزاف والأضرار بالبيئة من اجل التنمية وترتب على هذا الخلاف ظهور كوارث ومشكلات أكثر خطورة، مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر التنمية البشرية فى عام ١٩٧٢ في مدينة استكهولم السويسرية، نتج عنه الإعلان عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى أصدر مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في أواخر السبعينات من القرن الماضي تقرير مستقبلنا المشترك الذي خرج بمفهوم التنمية المستدامة على اعتبار انها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وجرى تحديثه بموجب مؤتمر عام ١٩٧٨ ليضع حدا للخلاف الدائر بين البيئة والتنمية، ومن هنا اصبح للاعتبارات البيئية أفق أوسع حتى أصبحت جزءاً هاماً من السياسات والفلسفات الإقتصادية والتنموية فى كافة دول العالم.

وفي عام ١٩٨٣ شكلت الأمم المتحدة لجنة عالمية للبيئة والتنمية برئاسة غروهارليم بورنتلاند رئيسة وزراء النرويج انذاك وعضوية مجموعة من الخبراء، من اجل دراسة مشكلات البيئة والتنمية على كوكب الأرض ووضع الاقتراحات لحلها ووضع حد للصراع بين البيئة والتنمية والخروج بمفهوم يعمل على تحديد العلاقة بين البيئة

والتنمية واحتياجاتهم دون الإضرار من خلال صيغة برنامج عالمي للتغيير واقتراح استراتيجيات بعيدة المدى، ونتج عن ذلك إصدار كتاب مستقبلنا المشترك our common future الذي حمل مفهوما جديداً للتنمية.

ولقد أدى مفهوم التنمية المستدامة إلى ظهور فلسفة تنموية جديدة تضع في الاعتبار محدودية الموارد البيئية الطبيعية وحدود قدرة الأرض على تحمل إجهاد الاستنزاف من ناحية والتلوث والتدهور من الناحية الأخرى.

وحيث أسهم النمو السريع للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشكلات ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، ومن اهمها التصحر، والضغوطات الإنسانية على البيئة، والفقر، والبطالة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة الحديثة، وخاصة مع تعزيز العولمة والتقنيات التكنولوجية المتطورة واثارها فى الأضرار بالبيئة، ولاشك أن هذه المشكلات ناتجة عن سوء تسيير الإنسان للبيئة.

وعلى اثر تعاظم خطر تلك المشكلات من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، ظهرت الحاجةلترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

ونتناول هنا موضوع التنمية المستدامة الذي استحوذ على اهتمام العالم، والملاحظ أن البيئة أصبحت من أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، وضرورة إتباع أنماط بديلة للتنمية لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وقد احدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي، وأمام هذا الطرح تتبلور معالم إشكالية هذا البحث كالتالي:

ثانيا : اشكالية الدراسة:

ماهي مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة؟، وكيف يمكن استغلال الموارد الطبيعية ضمن إطار حماية البيئة، وماهو موقع مصطلح التنمية المستدامة ضمن المخططات التنموية المصرية؟

ثالثا :أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية.

فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة، فكانت أهميته للاتي :

١- أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع ككل.
٢- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .

رابعا : أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلي الوقوف علي مفهوم التنمية المستدامة، والعوامل التي تساعد علي تحقيق التنمية المستدامة، وأمام ذلك تتبلور معالم إشكالية هذا البحث كالتالي: ماهي مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة؟، وكيف يمكن استغلال الموارد الطبيعية ضمن إطار حماية البيئة وماهو موقع مصطلح التنمية المستدامة ؟

خامسا : منهج الدراسة:

يعتمد البحث الأسلوب النظري الوصفي في تناوله للتنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ضمن محاورها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

سادسا : خطة الدراسة: تتضمن الدراسة تناول البحث من خلال مبحثين، على النحو التالى:

المبحث الأول : الانعكاسات المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة.

المطلب الاول : التطور التاريخى للتنمية المستدامة.

المطلب الثانى : تعريف التنمية المستدامة.

الغصن الاول : مفهوم التنمية المستدامة.

الغصن الثانى : عناصر التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : مبادئ التنمية المستدامة وأهميتها.

الغصن الأول : مبادئ التنمية المستدامة .

الغصن الثاني : أهمية التنمية المستدامة.

المطلب الرابع : معوقات التنمية المستدامة.

المطلب الخامس : الاطراف الفاعلة فى التنمية المستدامة بين التحديات والانجازات .

الغصن الأول : الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة.

الغصن الثاني : التحدّيات الواقعية للتنمية المستدامة.

الغصن الثالث : إنجازات التنمية المستدامة.

المبحث الثانى : اليات تفعيل اثار التنمية المستدامة على البيئة.

المطلب الاول :اليات تحقيق التنمية المستدامة.

الغصن الأول : أهداف التنمية المستدامة.

الغصن الثانى : اساسيات التنمية المستدامة.

المطلب الثانى : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الغصن الاول: متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية.

الغصن الاول: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى مجالات البيئة.

المطلب الرابع : مؤشرات تحقق التنمية المستدامة.

المطلب الخامس : الادوار المختلفة فى تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة الدراسة : النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

الانعكاسات المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة

تمهيد وتقسيم:

لا شك فى قيام العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، حيث يرجع الفضل لإدراك العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة إلى مؤتمر ستوكهولم في توجيه الأنظار إلى أن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعض ومن ثم ظهر مصطلح التنمية المتواصلة والتنمية المستدامة.

وعلى ذلك، يجب لزاما بيان التطور التاريخى للتنمية المسدامة من خلال مطلب اول، على ان يخصص المطلب الثانى لبيان مفهوم التنمية المستدامة، ثم يعرض المطلب الثالث لمبادئ التنمية المستدامة واهميتها، ويتناول المطلب الرابع لمعوقات التنمية المستدامة، واخير يختتم هذا المبحث ببيان الاطراف الفاعلة فى التنمية المستدامة من خلال مطلب خامس واخير.

المطلب الاول

التطور التاريخى للتنمية المستدامة

تعود فكرة التنمية المستدامة الى السبعينات من القرن الماضي، حيت قدم التقرير الأوّل المنبثق عن نادي روما بعنوان "حدود النمّو" في سنة ١٩٧٠، أي فرضية الحدود البيئية للنّمو الاقتصادي محددا بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين وأنصار النمو، وبعد ذلك أصدر الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة سنة ١٩٧٠ تقريرا بعنوان "الإستراتجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" ، ترتب عليه ازالة الفوارق المناقضة بين البيئة والتنمية وتأسيس فكرة التنمية المستدامة تحت هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة موحدة بين الإقتصاد والبيئة، وعرفت آنذاك بعنوان التنمية الملائمة للبيئة، التي أصدرت من طرف الأمم المتحدة سنة ١٩٧٢، الذي يجعل التنمية الإقتصادية ملائمة للعدالة الإجتماعية وللحذر البيئي .

وقد تمّ أعيد صياغته كمفهوم من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك "، الذي صدر سنة ١٩٨٧ من طرف رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم بروتلاند .

وبعد ذلك تم عقد موتمر الأرض الأول في البرازيل سنة ١٩٩٢ تحت عنوان "المؤتمرالعالمي للبيئة والتنمية" وكان إدخال كلمة بيئة تحدياّ حقيقيا، قدم خلاله الإطار التنموي الأكتر قدرة على تحقيق التنمية العادلة في العالم ومقاومة اثار العولمة السلبية وتقديم بدائل عادلة وعملية لها .

وقد قدمت توصيات لدعم التنمية المستدامة في دول الجنوب وخاصة مطالبة الدول الصناعية بتخفيض نسبة ٧،٠ % من إنتاجها القومي، كمساعدات تنموية خارجية ولكن دولتين فقط التزمتا بالعهد هما الدنمارك والسويد، وأصدرت أجندة ٢١ والتي تحدتت عن معايير تحقيق التنمية المستدامة منها : الحد من الإستهلاك المبذّر، ومكافحة الفقر، وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي .

ولكن تطبيق ذلك احتاج الى الإرادة السياسية والإلتزام المالي والإقتصادي' ثمّ جاء بعدها قمّة الأرض التانية في جوهانسبورج سنة ٢٠٠٢ تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة " لإعادة رصد ما قدمته الدّول من تقدم، لكن لم تنفد إلا القليل من التعهدات لضعف الإلتزام السياسي وهيمنة الإقتصاد الليبرالي.

ويلاحظ انه على الصعيد العربي، لم تقدم التنمية المستدامة المساعدة المطلوبة، بالنظر الى قلة الموارد الطبيعية المستغلة وغياب الديموقراطية وخضوع إقتصاديات الدول العربية لضغوط من قبل صندوق النقد الدولي من جهة، وسيطرة الرأسمال الاستهلاكي من جهة أخرى.

وبعد قمة الارض التانية أقيمت عدة مؤتمرات دولية مرتبطة عضويا بقضايا التنمية المستدامة، منها مؤتمر حقوق الإنسان عام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر التنمية الإجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر المستوطنات البشرية عام ١٩٩٦ ، ومؤتمر الغداء عام ١٩٩٦، وكانت حجمها تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في طليعة مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكتر استدامة[١].

المطلب الثانى

تعريف التنمية المستدامة

يمكن تعريف التنمية المستدامة على انها التنمية المستمرّة وهي التنمية العادلة، او هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحاليّة على حساب الأجيال القادمة، او هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها [٢]

وعلى ذلك، فان التنمية المستدامة هي إلتزام أخلاقي من الجيل الحالي للجيل القادم، يضمن خلاله الجيل الحالي الإستجابة لحاجاته المتعددة دون أن يفرض فى قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها للخطر، أي أن يترك الجيل الحالي للجيل القادم رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه او أفضل منه. [٣]

وترتيبا على ذلك نتناول مفهوم التنمية المستدامة من خلال الغصن الاول، على ان يخصص الغصن الثانى لبيان عناصر التنمية المستدامة.

الغصن الاول

مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب الوقوف على مصطلح الاستدامة، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.

ونظرا لحداثة مفهوم التنمية المستديمة، فقد تعددت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعريفات ووجهات النظر المختلفة.

ولقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكلة ليس في غياب التعريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

---

(١) راجع فى ذلك: محمد باتر علي وردم، مقال تحت عنوان "العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، عمان، دار الاهليّة للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص ١٨٥ – ١٨٧ .

(٢) راجع فى ذلك: مدحت محمد أبو النصر، ادارة وتنمية الموارد البشريّة، مجموعة النيل العربيّة، سنة ٢٠٠٧، ص ١٧ وما بعدها .

(٣) انظر فى ذلك: htt /www.alriyadh.com/2004/01/23/article 17274.htm

حيث ان التنمية المستدامة développement durable هو ترجمة لا تتفق مع المصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية القابلة للإدامة أو الموصولة، ولقد تم اختيار مصطلح مستديمة لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها Edwerd barbier "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

ذلك إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام ١٩٨٧ إلى تعريف التنمية المستدامة على انها "عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر."

ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.

حيث إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

ومن هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع.

والملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ويلاحظ أن الإنسان هو محور كل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

وترتيبا على ذلك، فأن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.

- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ولا شك ان التنمية المستدامة من مسئوليات الحكومات ثم تأتي المسؤولية الدولية كالأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ثم يأتي دور المشاركة الشعبية الواسعة النشطة والأداء التنفيذي للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى ذلك يتمثل مفهوم الاستدامة فى ضمان الا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن.

وحيث ان مفهوم التنمية هو توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل لتطوير المقدرة البشرية وجودة الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات والارتفاع بالمستوى الثقافي الاجتماعي والاقتصادي.

وعل ذلك يكون مفهوم التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وتتسم بالشمول والمدى الأطول والديمومة.

الغصن الثانى

عناصر التنمية المستدامة.

ومن أهم الخصائص التي جاءت بها التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام بين الإقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص، حيث تتألف التنمية المستدامة من أربع عناصر رئيسية، وهي النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والإداري.

أولا : المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة :

حيث انه فى اطار المنظور الاقتصادى يقصد بالتنمية المستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاه الإقتصادي بأطول فترة ممكنة، أماّ قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدّخل والأستهلاك، ويتضمّن الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام، والمسكن، والنقل، والملبس، والصحّة، والتعليم، وهي تعني الأكثر نوعية من كلّ هذه المكونات .

أماّ الإقتصاديون المثقفون بيئيا فهم مهتمون بما يسمى الرأسمال الطبيعي، والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الإقتصاديّة، والتي هي أساس النظام الإقتصادي فعليا مثل النباتات، والتربة، والحيوان، والأسماك، وأساس النظام البيئي الطبيعي مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه.

ويستند هذا العنصر إلى أن المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

١- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة للانقراض.
٢- تقليص تبعية البلدان النامية كالتحكم في الأسواق العالمية.
٣- مسئولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
٤- المساواة في توزيع الموارد.

٥- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
٦- تقليص الأنفاق العسكري.

ثانيا : المنظور البيئي للتنمية المستدامة.

حيث يعرف البيئيون التنمية المستدامة من خلال تركيزهم على مفهوم الحدود البيئية وتعني أن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لايمكنه تجاوزها بالإستهلاك وأي تجاوز للقدرة الطبيعية هى تدهورا في النظام البيئي دون رجعة.

وعلى ذلك فإنّ الإستدامة من المنظور البيئي هى وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية وإستنزاف المياه وقطع الغابات وإنجراف التربة .

ويتعلق ذلك بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

أ- **قاعدة مخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى فكرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
ب- قاعدة مدخلات: وهى مصادر متجددة مثل التربة - المياه – الهواء، او مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور منها، حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على المحيط المائي، وصيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.

ثالثا : المنظور التقني والإداري للتنمية المستدامة:

وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عنصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة أمور أهمها، استخدام تكنولوجيا أنظف، والحد من انبعاث الغازات، واستخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي، وإيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

والتكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير ونظرا لأن المجتمع برمته يستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئة.

وعلى ذلك، يمكن تعريف الكفاءة البيئية بانها توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات الأيكولوجية وكثافة استغلال الموارد خلال دورة حياة للوصول بها إلى مستوى يتناسب مع طاقة الأرض.

ومن اهم عوامل نجاح الكفاءة البيئية:

١- التركيز على الخدمة: حيث يجب التركيز على الخدمة الواجب تقديمها وليس على المنتج الواجب توفيره وبالتالي يكون هناك فرص أمام الشركات لتقديم منتج ذات قيمة أعلى وكثافة بيئية أقل.
٢- التركيز على الجودة: حيث يتم الحكم على الأداء من خلال الكيفية التي يلبي بها المنتج الاحتياجات الحقيقية وليس الرغبات المتصورة.
٣- حدود الطاقة البيئية: بمعنى الاستخدام الأمثل للقيمة في حدود قدرة كوكب الأرض على استيعاب المزيد من النفايات والمخلفات والمحافظة على التنوع.
٤- النظرة الدائمة لمنهج دورة الحياة: فالنظر إلى منهج دورة الحياة يؤدي إلى اتخاذ قرارات إعادة تصميم العمليات والمنتجات من أجل تقليل تأثيرها على البيئة إلى أدنى حد ممكن من أجل تعظيم الكفاءة.

ومن أنظمة إدارة البيئة:

١- المعيار البريطاني BS 7750))
٢- البرنامج الأوروبي لتدقيق وإدارة البيئة (EMAS)
٣- مسودة الأيزو ١٤٠٠٠ (منظمة المقاييس الدولية)

وتتجسد اهم مميزات أنظمة إدارة البيئة فى ان هناك الكثير من السمات الايجابية التي تمتلكها أنظمة إدارة البيئة منها: اتساق المقاييس، وتوزيع مسئولية تطبيق هذه المقاييس، والتفكير في التأثيرات البيئية التي تحدثها المنشأ وهذه الأنظمة هي مجال اختصاص الإدارات البيئية.

رابعا : المنظور الإجتماعي والانسانى للتنمية المستدامة :

ويعرف الإجتماعيون التنمية المستدامة على اساس أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ولذا يركزون على العدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الإجتماعية الرئيسية إلى كلّ المحتاجين لها، بالإضافة لأهمية مشاركة الشعوب في إتّخاد القرار وتلقى المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقّة.

وعلى ذلك، يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر المتطلبات الأساسية والمشروعة دون أن يخلّ بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتها أي إستجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها .[٤].

ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره ومنا تثبيت النمو السكان، وتوزيع السكان، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتفعيل دور المرأة، والاهتمام بالصحة والتعليم، وضمان حرية الاختيار والديمقراطية.

(٤) راجع فى ذلك: محمد باتر علي وردم، مرجع سابق، ص ١٩٠ – ١٨٩

المطلب الثالث

مبادئ التنمية المستدامة وأهميتها

للتنمية المستدامة مبادئ معينة ينبغى العمل على اتباعها حتى تتحقق اهدافها، ولها اهميتها الجلية التى تتضح من خلال تحقيق اولوياتها، نعرض لتلك المبادئ وهذه الاهمية، كل فى غصن مستقل.

الغصن الأول

مبادئ التنمية المستدامة .

للتنمية المستدامة عدّة مبادئ، وردت عبر مؤتمرين هما مؤتمر ريوديجانيرو عام ١٩٩٢، ومؤتمر بروتلاند عام ١٩٨٧.

اولا : مبادئ مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ :

حيث اشتركت فيه ١٠٨ دولة، وتجلى فيه التعاون الدولي فيما يتعلق بالبيئة، وأهم المبادئ التي أعلنها هذا المؤتمر:

ـ إن الإنسان هو محل إهتمام التنمية المستدامة، وله الحق في حياة صحية منتجة ومتسقة مع الطبيعة .

ـ إن خدمة الفقراء والمجموعات المهمّشة هما أساس التنمية المستدامة .

ـ إن المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

ـ ان الدول المتقدمة مسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية نظرا للأثر الحاضر من مجتمعاتها على البيئة العالمية ونظرا للموارد التكنولوجية والمادية لديها .

ثانيا : مبادئ مؤتمر لجنة بروتلاند عام ١٩٨٧ : وهي :

ـ المبدأ الإحترازي على البيئة والذي يعلن أن الشك في وجود تأثير سلبي لمنتج معين أو مادة معينة ولكن بدون وجود ادلة علمية قاطعة، لايعني السماح بتداول المادة بل يجب عدم تداولها حتى يثبت بأدلة علمية عدم خطرها.

ـ ان الإقتصاد والبيئة لهما نفس المكانة في التنمية المستدامة كما أنهما مرتبطان مع بعضهما البعض فيجب أن تعطي الأولوية للمنافع قصيرة المدى للتسبب في التدهور البيئي طويل المدى .

ـ لا يمكن أن يكون الإقتصاد الرأسمالي مستداما، لأنه يركزّ على الإستنزاف المتواصل للموارد .

ـ لا يمكن أن يكون النظام الإقتصادي الذي لا يحقق إحتياجات الشعوب مستداما .

ـ معيار النمو المستدام هو العدالة، والبيئة العالمية، والتوزيع المنصف للموارد ما بين الدول وما بين الطبقات الإجتماعية في نفس الدولة . (٥)

(٥) راجع فى ذلك: محمد عربي، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، فرع تنظيمات سياسية وادارية، سنة ٢٠٠٣، ص ١١٥ وما بعدها.

الغصن الثاني

أهمية التنمية المستدامة.

ذلك ان التنمية المستدامة هى حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الانسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وفى اطار الدول المتعددة .

وتكمن أهمية التنمية المستدامة فى انها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الإقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، وتوفير رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي .

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كلّ هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم يشرف الجيل الحالي.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين دول الشمال والجنوب[٦] وتكامل للمصالح بينهما وسداد لديون الدول المتقدمة قبل النامية التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار . [٧].

المطلب الرابع

معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حدث خلال الفترة التي اعقبت اعلان ريو في مجال العمل البيئي المستمر ومسيرة التنمية المستدامة في الدول، فانّ هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة كان أهمّها ما يلي :

اولا : العقبات السياسيّة : ومن اهمها:

١- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الامن والسلام خاصة في منطقة الشرق الاوسط .
٢- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم تمكّنه من مشاركة في مشروعات التنمية المستدامة .
٣- عدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة سياسيّة وانعدام الديموقراطيّة وانفصال الانظمة عن المجتمع .
٤- تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال .

ثانيا : العقبات الاقتصاديّة والبشريّة، ومنها :

---

(٦) حد شمال/جنوب ويسمى أيضا خط برانت، هو خط وهمي يفصل الدول المتقدمة (دول الشمال) والدول الفقيرة والتي في طور النمو (دول الجنوب) وفي الحقيقة يشبه هذا الفصل الحد الموجود بين نصف الأرض الشمالي ونصف الأرض الجنوبي، ولكنه يمثل أساسا اللامساواة واللاعدالة في التنمية، وهذا الفصل مشكوك فيه ويتم نقده بشكل متزايد حيث لم يتم تغيير الخريطة ولم تتطور منذ سنة ١٩٨٠، في حين أن مؤشر التنمية= =البشرية لعدة دول من الجنوب قد تطور كثيرا وسبق مؤشر تنمية عدة دول من الشمال، مثلا مؤشر التنمية البشرية لكل من الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، تشيلي، كوبا، كوستاريكا، المكسيك، ليبيا، قطر وفنزويلا يفوقون الأن مؤشر التنمية البشرية لرومانيا وألبانيا وأوكرانيا، كذلك البلدان الخمسة التي في طور النمو (روسيا، الصين، البرازيل، الهند، المكسيك) هم جميعا، باستثناء روسيا، يوجدون في الجزء الجنوبي، بينما هم في مرحلة نمو اقتصادي، راجع فى ذلك: د/ محمود رجب فتح الله، ظاهرة غسل الاموال خارج الحدود واثرها على فعالية المصارف، دار الجامعة الجديدة، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية، سنة ٢٠١٦، ص ٣٠٣.

(٧) راجع فى ذلك: د/ عربي محمد موسى عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة ١٩٩٢ ، ص ١١٣ وما بعدها .

١- تدني وضعيّة البنية التحتيّة والديون الضخمة التى تعيق مسار التنمية، والافتقار الى الموارد الماليّة اللازمة لتنفيد مستلزمات التنمية المستدامة، وعدم التزام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة.
٢- تفشي ظاهرة الفقر وعدم استقرار السكان في مناطقهم أي النزوح الريفي .
٣- عدم وجود تناسق وملاءمة بين التجارب والتقنيات المستوردة من الدول المتقدّمة مع الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة .
٤- مشكلات التنظيم السكاني بالمقارنة مع الموارد الطبيعيّة المتوفرة، وما يسببه من مشكلات في توفير الامن الغدائي والمساكن، حيت أن سدس سكان العالم لا يملكون سكن، وخمسهم يعانون سوء التغذية .

ثالثا : العقبات التقنيّة، ومنها :ة هجرة العقليات ذات الفكر وسوء استغلال الكفاءات العلمية، ونقص الكفاءات وضعف ميزانيات البحت العلمي والتقني .

رابعا : العقبات البيئيّة، ومنها:

١- بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك والانتاج واستمرار تعرّض النظام البيئي للخطر .
٢- حالة البيئة المتدهورة التي تدرها المشروعات التنموية بسبب استخدام الطاقة والوقود، مما يؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الارض وبالتالي ارتفاع مستوى البحار واضطراب نظام الامطار التي قد تحدث فيضانات، وثقوب طبقة الاوزون التي تؤدي الى تفشي الامراض بسبب الاشعة البنفسجيّة مما يدفع بأموال ضخمة لمعالجتها، بالاضافة للامطار الحمضيّة، وتلوث الهواء والاشعة النوويّة وكلّ هذا بالتبعية يدمّر الطبيعة، لذا كان لا بد من سياسة رشيدة ودقيقة لتحقيق التنمية اي تعاون الاقتصاد مع البيئة .

المطلب الخامس

الاطراف الفاعلة فى التنمية المستدامة بين التحديات والانجازات .

ويتناول هذا المطلب العرض لكافة الاطراف الفاعلة فى التنمية المستدامة من خلال الغصن الاول، على ان يخصص الغصن الثانى لبيان التحديات الواقعية للتنمية المستدامة، واخيرا يختتم هذا المطلب بعرض اهم انجازات التنمية المستدامة من خلال غصن ثالث واخير.

الغصن الأول

الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة

إذا كانت الدول اطرافا أساسية في التنمية المستدامة، الا انه ينبغي عليها الإستعانة بأطراف أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية التي يتعمق دورها مع إنتشار العولمة وبعدها غير الحكومية وأخيرا المؤسسات .

ذلك إنّ بروز مفهوم التنمية أدّى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الإقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي واستعمال أيضا المحاسبة الخضراء .

وقد قامت الأمم المتحدة كمنظمة دولية عام ١٩٧٢ بإرساء هيئات فرعية لحماية البيئة ENNP ، أماّ منظمة التجارة العالمية فقد وضعت مجموعة من المعايير للإلتزام بالتنمية المستدامة وقدّمتها في مؤتمر الدوحة الوزاري عام ٢٠٠١ ومنها ظرورة التنسيق بين سياسات التجارة والبيئة والتنمية، وأهمية التشاور والشفافية، وتشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار وتقييم السياسات البيئية والتنموية، وتشجيع التعاون بين المنظمات الدولية وغير الحكومية [٨]

وأماّ البنك الدولي فقد ركّز من جهته على التنمية المستدامة وطلب أن تصبح الحكومات أكثر شفافية ومسؤولية مقابل تقديم مساعدات لها من الدول النامية .

وقد أنشأ الصندوق من أجل البيئة العالمية سنة ١٩٩٠ البنك الدولي وهو مكلّف بمنح البلدان النامية الأموال الظرورية لتمويل النفقات الزائدة المرتبطة بسياسات التنمية[٩]، وأماّ المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة أظهرت كثيرا من التصميم على مواجهة سياسات الإقتصاد العولمي الليبرالي والبحث عن بدائل مستدامة وركّزت على ترشيد الإستهلاك .

والحصول على إقتصاد مستدام دون المساس بحقوق الأجيال القادمة يتطلب اعتراف الدول المتقدمة بديونها إتّجاه العالم الثالث من جرّاء إستنزاف الموارد الطبيعية بقيمة أكبر من ديون العالم الثالث اليوم، وبمساءلة الشركات وتعتبر منظمة السلام الأخضر في طليعة هذه المنظمات، ولقد أتجهت المنظمات الحكومية في الى التوعية بهذه الأسس وجعلها بديلا عن تغلغل العولمة وجاءت مبادرة نادي روما (الدائنون العموميون الرئيسيون)، بإلغاء جزء من ديون البلدان ذات الدخل الضعيف، واقترح حل الدين مقابل حماية البيئة، فأقامت البنوك سوقا ثانوية يتمّ فيها بيع الديون المشكوك في تسديدها بسعر أقّل من قيمتها الأصلية، وقد وصل فيه التخفيض إلى ٨٥% وعندئذ يمكن لمنظمة غير حكومية من دول الشمال أن تشتري هذه الديون ثمّ تتنازل عنها لصالح منظمة حكومية من البلد المستدين، ثمّ تقوم هذه الأخيرة بالبيع بالعملة المحلية الديون المنخفضة إلى البنك المركزي، وبهذا يمكن له أن يخفف

---

(٨) انظر فى ذلك: www.unesco.org/most/sd_arab/fchho.htm

(٩) راجع فى ذلك: تقرير عن التنميّة في العالم ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ، دخول القرن ٢١ ، البنك الدولي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، سنة ٢٠٠١، ص ١٩ وما بعدها .

مدينه الخارجي وتقل حاجاته من العملة الصعبة هذه العملية تقوم بتحويل دينه إلى رصيد مالي لفائدة التنمية المستدامة، ولكنه حل ضعيف المردود لعدم تطبيقه بصفة واسعة(١٠)

الغصن الثاني

التحديّات الواقعية للتنمية المستدامة

وقد جاءت هذه التحديات على خلفية مؤتمرجوهانزبورج حيت نشر برنامج PENU (الأمم المتحدة للبيئة)، تقريره العالمي الثالث حول حالة البيئة في العالم الثالث والموثق بأحد المعلومات والذي كان بمثابة إنذار لتدهور الحالة البيئية وطلب إستثمار المزيد من الأموال في حماية التوازن الطبيعي وحماية حق الأجيال القادمة .

حيث أدّى التعامل الخاطئ مع الأرض الى نتائج كارثية على الإنسان نفسه فبعض الأنهار لم تعد تصل إلى مصباتها في البحار، واختفت نصف المسطحات المائية، ويواجه أكثر من ٢٠% من أسماك المياه العذبة من خطر الإنقراض وأكثر من مليار شخص، يفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، بينما يشرب ٢,٤ % منهم مياه غير صالحة للشرب أو غير صحيّة، ويموت ١٣ مليون شخص سنويّا بسبب تلوث المياه وضمنهم ٣ ملايين طفل ويعيش ٤ مليارات دون نظام صرف صحيّ سليم ومليار شخص يعيشون دون كهرباء وأكثر من مليار يعيشون بأقلّ من دولارين في اليوم .

ويعاني سوء التغذية ٨٠٠ مليون شخص منهم ١٥٠ طفل، ووصلت معدلات الإيدز إلى ٥٠% من مجموع سكّان إفريقيا ودمّرت الحرائق ٢,٤ من غابات الكرة الأرضية سنويّا .

وجدير بالذكر ان إنعقاد مؤتمر قمّة الأرض العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورج عام ٢٠٠٢ ، كان فرصة هامة لمراجعة ما تمّ تنفيذه في مجال التنمية المستدامة، خلال العقد الفاصل ما بين ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ وجوهانزبورج عام ٢٠٠٢ ، كما أنّ عقد المؤتمر والمشاورات التحضيرية التي سبقته والتي جمعت كلّ النشطاء في المجالات البيئية والتنموية في العالم، ساهمت في رسم صورة واضحة عن تحديات التنمية المستدامة في القرن الحادى والعشرين، الا انها فشلت في الخروج بوثيقة سياسية وتنفيديّة مقنعة تتضمن إلتزامات محددة ومسؤوليات واضحة، لأنّ مراجعة الكثير من المنشورات والتقارير والوثائق التي أصدرها العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة قبل مؤتمر جوهانزبورج وبعده، عكست صورة واضحة لما ينبغي على العالم القيام به لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المستقبل، فالعالم أمام خيارين حاسمين فإماّ أن يوفّر فرصة التنمية للأفراد ليصبح عالما موحّدا أو أن يترك المجال للأغنياء أن يحقّقو المزيد من الغنى على حساب الفقراء .

والكتير من متطلبات مواجهة هذه التحديات يتعلق بالمساعدات التنموية التي تقدّمها دول الشمال إلى الجنوب حيث تراجع حجم هذه المعونات، وبصفة عامة تتمثل اهم تلك التحديات على النحو التالى .

١ – **مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الإجتماعية:** حيث يبقى الفقر هاجس السياسات التنموية العالمية وقد بلغ عدد الذين يعيشون في فقر مدقع حوالي ١١٣٣ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ أي ما يعادل ٢٩,٠٧ من مجموع سكان الدول النامية، ومع التأثير المتزايد للعولمة خلال السنوات الماضية، فإنّ الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء تزداد إتساعا، ويعد الفقر عدو أساسيا للتنمية المستدامة لأنّ الفقراء يقطعون الأشجار من أجل التدفئة تفوق قدرتها التجديديّة دون مراعاة للنتائج السلبية، كما حدث في الأمازون، ولذلك فلابد أن تكون أولوية المساعدات التنموية للمناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية ويجب أن تساهم هذه في التعليم والهدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف في عام ٢٠٢٢ .

٢ – **حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسة الطاقة والنقل :** ذلك ان التغير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم، والناتج بدوره عن الإستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وإنبعاث الكربون الذي

---

(١٠) راجع فى ذلك: تقرير عن التنمية البشريّة لعام ١٩٩٤ ، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الألماني ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ١٩٩٤، ص ٢١ وما بعدها.

يؤثّر في الظواهر الطبيعية، وأهم الخطوات التي يجب إتّخادها هي المصادقة على بروتوكول كيوتو لتحقيق الإنبعاث الكربوني والذي ترفض كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا المصادقة عليه، بينما صادقت عليه كل دول الإتحاد الأوروبي، وكان الهدف منه هو التخفيف من التغير المناخي بنسبة ٤٠% في عام ٢٠٢٠ .

- وكدلك اتفاقيّة الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ لعام ١٩٩٢ (CCCFNU).
- وإتفاقيّة فينّا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥ (ENUOZO) .
- وبروتوكول مونتريال بشأن الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون لعام ١٩٨٧ .

٣ – تعديل مسار العولمة لتصبح أكتر ملاءمة للبيئة والعدالة الإجتماعية : حيث ان العولمة قد ساهمت بوجود فجوة بين الفقر والغنى أي القضاء على الطبقة المتوسطة لذلك يجب الإهتمام بالطبقة الفقيرة لأنّها أغلبية السكّان .

٤ - توفير الأمن الغدائي من خلال إستدامة القطاع الزراعي : حيث ان من أهّم المشكلات هي عدم عدالة التوزيع للكميات الهائلة من الطعام المنتج عالميّا والنظر في استخدام المبيدات في الزراعة التي تسبب أمراضا مستعصية .

٥ – حماية التنوع الحيوي والإستخدام المستدام للموارد البيولوجية : ومن ذلك الحفاظ على النباتات التي تستخدم لأغراض طبية بأنواعها وتوزيعها بالتساوي والحفاظ على الحيوانات من الإنقراض في عام ١٩٩٧ م ، حيث نشرت مجلة نيتشر العلمية بان اجمالى الخدمات التي تقدمها الطبيعة للانسان بما يتراوح ١٦ إلى ١٧ ترليون دولار سنويّا .

ومن أهم الإتفاقيات الدوليّة التي جاءت في هدا المجال ما يلي :

- إتفاقيّة الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض عام ١٩٧٣ م .

- إتفاقيّة التنوع البيولوجي عام ١٩٩٢ م (VIDOIB).

- إتفاقية قرطاجنة المتعلّقة بسلامة الإحصائيات للإتفاقيات المتعلقّة بالتنوع البيولوجي لعام ٢٠٠٠ م .

٦ – حماية التربة ومكافحة التصحر : حيث يعرّف التصحر على أنّه تغيير سلبي في الخصائص البيولوجيّة بما يفقدها الكتير من قدرتها البيولوجيّة ويجعلها تقترب نحو الظروف الصحراويّة .

وأهم مظاهره إنجراف التربة، وتناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهوره، وتملّح التربة، وزيادة معدّل كميّة التراب في الهواء من المصادر المحليّة .

وأهم عوامله ايضا، النمو السكاني السريع، والإفراط في قطع الأشجار، والرعي الجائر والمفرط، وضغط الأستخدام الزراعي وسوء استخدام مياه الري، والتلوث نتيجة عوامل بشريّة، وتقلبات الظروف المناخيّة المطريّة، وزحف الرمال نتيجة عوامل طبيعيّة .

وقد أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئيّة الملحة في عالمنا المعاصر، وبصفة خاصة في البيئات الجافّة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الإيكولوجية الهشة، والتى إمتدّت إلى شبه الرطبة والرطبة، ويهدد مساحات واسعة خاصة بالدول النامية الإفريقية بسبب السياسات التنموية الخاطئة والتغير المناخي وهذا يؤثر على الدول التي تعتبر الزراعة مصدر رزقها الوحيد وبالتالي يتطلب مساعدات في الدول الصناعية وتفهم من حكومات الدول النامية .

وأهم إتفاقية في هدا المجال هي إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة التصحر ١٩٩٤ (DCCNU)، التي جاء فيها أهم وسائل مكافحة التصحر كمؤشر للتنمية المستدامة وهي : إجراء مسح شامل للمناطق المتصحّرة، وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا، وضبط وترشيد قطع الأشجار، وترشيد الإستخدام الرعوي والزراعي، وتكثيف التشجير .

٧– الحد من إستنزاف الموارد الطبيعيّة : ويقصد بالإستنزاف فى هذا الاطار، تقليل قيمة المورد أو التسبب في إخفاقه عن أداءه لدوره المحدد له من قبل المولى عز وجل في منظومة الحياة، وبالتالي إنّ الإستهلاك المفرط

للموارد أحد مسببات التدهور البيئي في الدول النامية وحسب دراسات فى هذا المجال، أنّ العالم بحاجة إلى ٤ كواكب مثل الأرض لتوفير الموارد التي تكفي لجعل كلّ السكّان يعيشون برفاهية وهذا يعني أنه يعتبر السلوكيات الإستهلاكية مفرطة في الدول الصناعية لرفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية .

٨– **المساواه في النوع الإجتماعي :** ذلك ان تحقيق المساواه في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في المجتمع هي مسألة وجدت الكثير من الجهد إلاّ أنّ العديد من القيود الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية تساهم في جعل الوصول إلى مساواه فعلية مهمة على قدر كبير من الصعوبة .

٩ – **أهمية مساعدة الدول النامية :** حيث يجب دعم بعض الدول لمساعدتها على تطبيق الأجندة بتمويلها ماديا.

١٠ – **تقليص دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات:** ذلك ان هذه الشركات تستنزف موارد الدولة الخاصة لها، ويجب توافر قوانين رادعة أمام تصرفات هذه الشركات التي ترى أنّ التنمية المستدامة خطر على مصالحها .

١١ ـ **الحكمة البيئية ومواجهة النزعة العسكرية الدولية:** من المؤكّد أنّ الميزانية الدفاعية والأمنية الأمريكية كافية لتمويل مشروعات التنمية المستدامة في الدول النامية أي انها يجب ان توجّه إلى حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة ولتحقيق ذلك يجب أن تعود مصداقية الأمم المتحدة من جديد بتخلصها من الهيمنة الأمريكية [١١]

١٢ – **مواجهة اشكال التلوث البحري:** أي حماية البحار والمحيطات من التلوث الدي تسببه السفن والمركبات البحريّة بأنواعها المختلفة، وقد عقدت الدول عدة إتفاقيات في هذا المجال، أهمّها هي :

ـ معاهدة ماربول ٧٣ / ١٩٧٨ : وقد قامت بتسجيل المواد الخطيرة الى أربعة مجموعات تبعا لدرجة خطورتها، ويجب تسجيل جميع العمليات المتعلقة بهذه المواد في سجل البضائع ويمكن التفتيش عليه من الأطراف المتعاقدة .

ـ أتفاقية حماية البحر المتوسط والمبرمة في ١٦ فبراير من عام ١٩٧٦ فى برشلونة .

ـ الإتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن المبرمة في جدة ١٤ يناير ١٩٨٢ .

ـ معاهدة سلامة الأرواح البشريّة في البحار SALOS في ٧٤ / ١٩٧٨ وتعديلاتها عام ١٩٨١ / ١٩٨٣ .

ـ إتفاقية منع تلوث البحار وإغراقها بالفضلات الفاسدة وغيرها من المواد عام ١٩٧٢ .

ـ إتفاقية الأمم المتّحدة حول القانون الدولي للبحار ١٩٨٢ م .

ـ الإتفاقية الدوليّة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت ١٩٥٤ م .

ـ الإتفاقيّة الدوليّة بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن أضرار التلوث بالنفط عام ١٩٦٩، والبروتوكول الملحق بها ١٩٧٦.

ـ إتفاقيّة الأنظمة الدوليّة لمنع وقوع الإصطدامات في عرض البحر عام ١٩٧٢ م .

ـ الإتفاقيّة الدوليّة بحق التدخل في حالة وقوع حادث تسبب أو يمكن أن يسبب تلوث النفط لمياه البحر ١٩٦٩ [١٢]

١٣ – **التقليل من النفايات الحميدة وغير الحميدة :** وعلى ذلك يتعين اتباع ثلاث قواعد معروفة وهى: تقليل النفايات من المصدر، أو إعادة الإستخدام ، أو إعادة تدوير المواد الى منتجات أخرى لمنع تلوث البيئة، والنفايات المنزلية رغم بساطتها إلا أنها تؤدي إلى تلوث الأرض والمياه الجوفية من خلال المواد السائلة منها، وتلوث الهواء بسبب الروائح الكريهة المنبعثة منها .

---

(١١) راجع فى ذلك: محمد عربي ، مرجع سابق، ص ٥٥.

(١٢) راجع فى ذلك: خالد مصطفى قاسم ، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الاسكندريّة : الدار الجامعية، سنة ٢٠٠٩، ص ٤٠٠ –٤٠١ .

ويضاف الى ذلك، النفايات الكيماوية التي تتركها المصانع والمختبرات الطّبيّة المتعددة، التي لا يخفى على أحد خطورتها على الإنسان والبيئة، ولذلك قامت الدول بسن إتفاقيات في هذا المجال أهمها ما يلي :

- إتفاقيّة بازل لنقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلّص منها عام ١٩٨٩ م .

- اتفاقيّة ستوكهولم بشأن المواد العضويّة الثانية غير القابلة للتحلل التام عام ٢٠٠١ م [١٣]

الغصن الثالث

إنجازات التنمية المستدامة.

ذلك إنّ التنمية المستدامة جاءت لتصلح ما أفسدته التنمية المستنزفة للبيئة أي البحث عن النمو مهما كان الثمن، وهذا ما أحدث عواقب وخيمة على البيئة والمجتمع، وعلى عموم كافة الدول يلقي نفس المصير سواء كانت الدولة لها دورا فى ذلك من عدمه.

وقد أدخلت التنمية المستدامة مفهوم الإقتصاد الأخضر أو التنمية الخضراء في قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية أهّم الشروط التي يجب أن تتوفر في السلعة حتّى تدخل الأسواق العالمية وأصبح لكافة بلدان العالم الحق فى منع دخول أي سلعة إلى أسواقها أو السلع الزراعية التي تستخدم الأسمدة الكيماوية مثل اليوريا او الهندسة الوراثية أو تعديل جينات في إنتاجها .

كما ظهرت مؤسسات تمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية كشهادة الأيزو، وظهر ما يسمى بالبنوك الخضراء والتى أصبحت تختلف مجالا جديدا للتنافس وجلب العملاء .

كذلك ساهمت في تقليص ديون العالم الثالث بفرض ذلك على الدول المتقدمة بدعوى أنّ الدول المتقدمة في الواقع هي التي تدين لدول العالم الثالث لأنّها استغلّت ثرواتها أكثر من قرن .

وبالتالي تعتبر التنمية المستدامة محور تنازع بين دول الشمال والجنوب، حيث كلّ دولة تريد تحقيق اهدافها الخاصة دون الاكتراث لمصالح غيرها.

ومع تضارب المصالح يبقى امل الشعوب الفقيرة في الرخاء الاقتصادي والاجتماعي حلما صعب التحقيق وبعيد المنال.

---

(١٣) راجع فى ذلك: محمد عربي، مرجع سابق، ص ٧٨

المبحث الثانى

اليات تفعيل اثار التنمية المستدامة على البيئة

تمهيد وتقسيم :

مما لا شك فيه ان الإنسان هو هدف التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي.

وعلى ذلك، تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، تهدف الى ازالة الفوارق بين دخول الأفراد والجماعات، او دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها، حيث ان التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية، لإنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية"[١٤].

وعليه، تستهدف التنمية المستدامة حماية الحقوق الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة والاقتصادية للانسان، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وارساء الديمقراطيّة، ومكافحة البطالة والمجاعات، وتفعيل دور المرأة، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومكافحة الامرض[١٥].

كما تهدف التنمية المستدامة، الي تنظيم مشروعات الإستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للاجيال القادمة، مما يتطلب منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق[١٦].

وعلى ذلك، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٢٦ أغسطس ـ ٤ سبتمبر من عام ٢٠٠٢، وضّم العديد من رؤساء الدول والحكومات، وعددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية مؤكداعلى إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة كافة التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وازالة الفوارق العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة منها حركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة[١٧].

وهنا يظهر البعد الاجتماعي بصورة خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، وضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، وتحقيق حاجات الإنسان الأوليّة، كما يتضح البعد البيئي في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد وجوده.

وانطلاقا من تعريف البيئة بانها المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أوكائنات حية

---

(١٤) راجع فى ذلك: ريمون حداد، "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، سنة ٢٠٠٦، ص ٤.

(١٥) انظر فى ذللك: أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، "التنمية حريّة"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أيار ٢٠٠٤، ص ٧ – ١٠.

(١٦) انظر فى ذلك: Christophe Aguiton, «Le Monde nous appartient », Plon, paris, 2001, p. 106 - 109.

(١٧) راجع: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢، ص. ١٠–١٥.

وحيث تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف المصادر الطبيعية:

١- التلوث البيئي: ويشمل كافة التلوثات التى تصيب الهواء، والماء والغذاء، وحيث ان تلوث البيئة هو تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.
٢- استنزاف الموارد الطبيعية: والتى تعد أحد اهم العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الإتجاه الى التكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وتدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي سواء المادي او البيولوجي للإنسان، مما أثرعلى النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبي، مما يعد هذ التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لإستنفاذ الموارد الطبيعية ودمارها، ويتمثل هذا الإستنزاف فيما يلي:
إزالة الأشجار تسبب في التصحر، وانجراف التربة، وانقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية واستنفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول.

ولا يمكن فصل مسائل البيئة والتنمية بعضها عن بعض، لان التدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر، ويتعين على الصناعات والحكومات تغيير نظرتها للعالم وذلك بتقليل التركيز على الاعتبارات التي تركز على الأرباح والخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الأجل الطويل.

وإذا كانت الثقافة التي تتسم بإنتاج منتجات يتم التخلص منها بعد استعمالها مرة واحدة تؤدي إلى تلوث حتما واستنزاف الموارد، فكيف يمكننا تلبية احتياجاتنا المادية.

وترتيبا على ذلك، يتناول هذا المبحث بيان اليات تحقيق التنمية المستدامة من خلال مطلب اول، على ان يخصص المطلب الثانى لعرض متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ثم المطلب الثالث بعرض متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى مجالات البيئة، ثم يخصص المطلب الرابع لبيان مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، واخيرا يختتم بالعرض للادوار المختلفة فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مطلب خامس.

المطلب الاول

اليات تحقيق التنمية المستدامة

يلزم بداءة لتحقيق تنمية مستدامة فعالة ان يتحقق التوافق والانسجام بين العديد من الأنظمة، ومنها النظام السياسي لكى يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار، والنظام الاقتصادي: لكى يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات، والنظام الاجتماعي لينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها، والنظام الإنتاجي ليكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشروعات، والنظام التكنولوجي للبحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات، والنظام الدولي ليعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروعات التنمية، والنظام الإداري: ليكون مرنا، بحيث يملك القدرة على التصحيح الذاتي، واخيرا النظام الثقافي ليتدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

وترتيبا على ذلك نعرض لاهداف التنمية المستدامة من خلال الغصن الاول، على ان يخصص الغصن الثانى لبيان اساسيات التنمية المستدامة.

الغصن الأول

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

- آن التنمية المستدامة عملية واعية ومعقدة وطويلة الأمد وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في كافة المستويات، دون الاضرار بعناصر البيئة المحيطة.
- هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين.
- كما نه نموذج مخصص لكى يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

وتستهدف التنمية المستدامة الحفاظ على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، على النحو التالى:

اولا : الجانب البيئي:

يوضح هذا الجانب الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة.
- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها.
- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.
- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع .
- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضريبية.

وعلى ذلك فان المشروعات البيئية هي تلك التي تراعي البعد البيئي كأساس لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشروعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئةن والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية .

وتتمثل أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي النظم الايكولوجية، والطاقة، والتنوع البيولوجية، والإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف، والإعلام والثقافة للجميع، والصناعة النظيفة.

ثانيا : الجانب الاقتصادي.

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من

تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بشأن التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

وتتمثل أهم العناصر في البعد الاقتصادي فى حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، ومسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، وتبعية البلدان النامية، والمساواة في توزيع الموارد، والإنفاق العسكري، والتفاوت في المداخيل.

ثالثا : الجانب الاجتماعي والانسانى .

على الجانب الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يركز على المساواة في التوزيع، والحراك الاجتماعي، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، واستدامة المؤسسات، ونمو وتوزيع السكان، والصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

رابعا : الجانب التكنولوجي.

ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون.

ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

- أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
- أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع.
- تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

الغصن الثانى

اساسيات التنمية المستدامة.

بدأ يتبلور اتجاه بيئي جديد مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، ويقوم هذا الاتجاه على عشر مبادئ أساسية:

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية: حيث اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة تقوم على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من الانفاق النقدى: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: ذلك إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف باهظة، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات تحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق : ذلك إن الحوافز القائمة على السوق والتى تهدف خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، وهى رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس : تبنى السياسات الإدارية والتنظيمية: حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: التعاون مع القطاع الخاص: حيث يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع: المشاركة الفعالة للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية :

١- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
٢- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
٣- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشروعات البيئة.
٤- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكات الناجحة: حيث ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: حيث بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠%إلى ٨٠ % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: تبنى سياسة الجدوى البيئية: فعندمـا يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن يجب تبنى ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصـــرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له، أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج إستعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة"[١٨].

المطلب الثانى

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية فوق اللازم، كما أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في مجالات رئيسة، منها :

أولاً: النمو الاقتصادي والعدالة، ذلك إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً: التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء، وعلى المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم[١٩].

وعلى ذلك نعرض لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى الجانب الاجتماعى من خلال الغصن الاول، على ان يتناول الغصن الثانى بيان متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى الجانب الاقتصادى.

الغصن الاول

متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية

مع استمرار قوى العولمة السريعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة زمنيا، واستمرارها أيضًا في تحقيق فوائد تتعاظم، اتضح أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، أي ٣ مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وتتزايد المجتمعات التى تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية، فاتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بهدم ما تحقّق سلفا من النمو والتحسن.

---

(١٨) راجع فى ذلك: ريمون حداد، "نظرية التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص. ٥.

(١٩) راجع فى ذلك: تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧، ص. ٤ـ ٨. تشكلت لجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النروج وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك لمواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وإذا كانت العولمة قوّة إيجابية تحسّن مستويات معيشة الكثيرين وتتيح المزيد من الفرص، فانها بالنسبة إلى الكثيرين عاملاً لا يؤدي إلى التقدّم، بل قوة مسببة للاضطراب، وقد تكون العولمة مؤدية إلى مزيد من عدم المساواة، وقد تكون أيضًا مسبّبة لاضطراب التقاليد الثقافية، وتعتبر معظم البلدان النامية السرعة العولمة، بما تتركه من آثار بالغة في قرارات كل البلدان تقريبًا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكبر عقبة تمنعها من تحقيق التقدّم الاجتماعي، وقد أثار منتقدو العولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضرارًا بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان[٢٠].

وقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بالدانمرك، فى عام ١٩٩٥، لوضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشكلات العالم الاجتماعية الرئيسية، وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو ١٨٦ بلداً منهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية، فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة، كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مائة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان، والتركيز على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي[٢١]، وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.
- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.[٢٢]

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد، فإن لها وزنًا أدبيًا وسياسيًا، ولا سيما أنها تمثل اتفاقًا تم التوصل إليه بين عدد كبير جدًا من زعماء العالم، وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأنه يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالميًا، وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعًا عامًا مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن صعبة التحقيق، فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وقد شكّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به.

---

(٢٠) انظر فى ذلك:

.Charles Albert Michalet, "Qu'est-ce que la Mondialisation », Edition La Découverte, Paris, 2002, p. 54-58

(٢١) راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، ٦ –١٢ آذار ١٩٩٥، ص. ٥–١٢.

(٢٢) راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣-٣٠.

أولا : النشاط العالمي لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية.

مع استمرار العولمة النيوليبرالية في فرض تحديات خطيرة، من بينها عدم الأمن والفقر والاستعباد وانعدام المساواة داخل المجتمعات أو في ما بينها وانتشار الأزمات المالية، تزايدت الاحتجاجات الصاخبة لمناهضي العولمة في سياتل العام ١٩٩٩، التي كانت من أبرز الدوافع الرئيسية لأن يتبنى رؤساء الدول والحكومات (١٨٩ دولة) بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر، ملزمين دولهم بذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة الجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والإفتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التقانة إليها[٢٣]، وأهم ما جاء في قمة الأرض، العمل من أجل تحقيق الأهداف الثمانية التالية:

ـ إستئصال الفقر والجوع الشديدين من خلال إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون الجوع إلى النصف.

ـ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال في كل مكان الصبيان والبنات، على نحو مماثل، القادرين على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الإبتدائية .

ـ المساواة بين الجنسين وإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وفي جميع مستويات التعليم .

ـ تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين .

ـ تحسين الصحة الأمومية من خلال تخفيض معدّل وفيات النساء في إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع.

ـ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى.

ـ ضمان الاستدامة البيئيّة وتتركز الغايات على دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئيّة، وإنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف، وبحلول العام ٢٠٢٠ تحقيق تحسن مهم في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة.

ـ تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية غاياتها مزيد من التطوير لنظام تجاري مالي منفتح، غير تمييزي، يشمل التزام الحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر، ودعوة البلدان الغنية، وذلك كي توسع من فرص البلدان الفقيرة لدخول السوق وتعزيز الواردات فيها، عبر تخفيض التعريفات الجمركية، والحصص النسبية والمفروضة على صادرات المصنّعات للدول النامية وإلغائها، ووقف الإعانات المالية الحكومية للزراعة، وتقديم مساعدات رسمية من البلدان الملتزمة تخفيض الفقر، ومعالجة احتياجات البلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية النامية عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بهذه الدول، والتعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات إقليمية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل، وتطوير استراتيجيات لإتاحة العمل المنتج لمن في سن الشباب، وتأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار محمولة بالتعاون مع شركات الأدوية، وجعل فوائد التقنيات الجديدة، ومنها تقنيات المعلومـات والاتصالات، متوافرة[٢٤]".

وفي سبيل تحقيق الأهداف الثمانية، تتعاون منظّمة الأمم المتحدة مع مجموعة البنك الدولي في وضع استراتيجية لدعم إنجاز هذه الأهداف، وتتمثل عناصر هذه الاستراتيجية الرئيسية، برصد التقدم المتحقق على الصعيدين الوطني والعالمي، وتحليل المؤشرات وتقديم الدعم المادي للأولويات الوطنية، ثم طرحت اوراقاً استراتيجية للحد من الفقر بوصفها أداة وطنية أساسية لتركيز النفقات والمساعدة الإنمائية في الحد من الفقر، وحتى الآن فقد أنجز ٣٠ بلدًا الأوراق الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر، بينما أنجز ٤٨ بلداً الأوراق الموقتة منها[٢٥]، وأيضًا من أجل تحقيق

---

(٢٣) راجع فى ذلك: التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة ٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك، سنة ٢٠٠١، ص. ٤٧.

(٢٤) راجع فى ذلك: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، ٢٠٠٣، ص. ١٥-١٦.

(٢٥) راجع فى ذلك: تقرير الأمين العام عن أعمال المنظّمة ٢٠٠٣، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص. ٣٥ ـ ٣٧.

أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، إنعقد في مونتيري، المكسيك، أول مؤتمر دولي لتمويل التنمية في ٢١ و ٢٢ مارس ٢٠٠٢، برعاية الأمم المتحدة، ومشاركة ٥٠ دولة، ومندوبي القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظّمات الحكومية الدوليّة الرئيسية ومنها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظّمة التجارة العالمية، وتم إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية، وباعتماد سياسات سليمة، وتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدوليّة، وتشجيع التجارة الدوليّة كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون العالمي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون التي يمكن تحملها وتخفيض عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك الأنظمة الدوليّة النقدية المالية والتجارية واتساقها.

وقد تطرق المؤتمر إلى القضايا المهمة في مجالي التمويل والتنمية وسلّم بالعلاقة بين هذين العاملين، وضرورة تعزيز الدعم الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة بين العناصر المعنية، لحث البلدان المانحة على القيام بجهود ملموسة لبلوغ هدف الإعانة البالغة ٠,٧% من إجمالي الناتج القومي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ١٩٧٠، كمساعدات إنمائية رسمية للبلدان النامية، على أن تطبق بفعالية التزاماتها مثل هذه المساعدات للبلدان الأقل نموًا[٢٦]، كما وافق المجتمع العالمي في هذا المؤتمر الدولي، على نهج متماسك ذي مبادئ للتنمية وعلى أول زيادة في المعونة منذ ٢٠ سنة، بإضافة ١٦ مليون دولار في السنة من قبل الدول المانحة وهى ٢٣ بلداً هم الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وأستراليا، كما اقترحت المملكة المتحدة إيجاد آلية جديدة، عبارة عن منشأة تمويل دولية، تزود معونة متوقعة وثابتة للاستثمارات المطلوبة لإنجاز الأهداف، وتقوم هذه المنشأة المؤقتة بجمع التبرعات من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدوليّة ما يجعل الموارد متوافرة لحظة الحاجة إليها[٢٧]، وضمن إطار الحد من الفقر، تم عقد مؤتمر بدعوة من البنك الدولي في مدينة شنغهاي الصينية فى عام ٢٠٠٤، لتكثيف الجهود الرامية إلى تخفيض أعداد الفقراء، ووضع عاملون في حقل التنمية سياسات من البلدان النامية بتبادل خبراتهم حول الممارسات الناجحة وغير الناجحة، ومعالجة أسباب ذلك[٢٨].

أما في سياق العمل على تحسين الصحة، فقد ساهم التحالف العالمي، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، الحكومات، والمجتمع المدني، في حشد الموارد المالية، وتسخير المعرفة، وإقامة نظم صحية متينة لعلاج الأمراض والوقاية منها، وتعزيز صحة السكان في نحو ٦٠ بلدًا من بلدان العالم التي تعاني نقصًا بنحو ٣,٤ مليون من الأطباء، والقوابل، والعاملين في مجال التمريض، والعاملين في مجال الدعم، ولا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يوجد إلا أربعة من بين كل مائة من أولئك العاملين الصحيين[٢٩].

وقد أعد البنك الدولي استراتيجيته المعنية بالتنمية الاجتماعية، وفي إطار ذلك أطلقت إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي برنامج: "خطة عمل ٢٠١٥" ترتكز على المساءلة، والتماسك، والشفافية، والاشتمال، والفرص، وتندرج هذه المبادئ ضمن خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية للبنك الدولي التي تحمل عنوان "تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات"، وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى إدماج أدوات التنمية الاجتماعية في مختلف أنشطة البنك الدولي. وتضم الأولويات استراتيجية تحسين تدابير مساندة البلدان لإدماج التنمية الاجتماعية في استراتيجياتها المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء أو التنمية، وتحسين فعالية التنمية الخاصة بالإقراض لأغراض الاستثمار من خلال إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية وكفاءة، وتحسين أساليب البحث، وبناء القدرات، والشراكات، لتدعيم الأسس التي تؤدي إلى تحسن أداء العمليات، وينتظم جدول الأعمال الإنمائي

---

(٢٦) راجع فى ذلك: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ – ٢٢ مارس ٢٠٠٢، نيويورك، سنة ٢٠٠٢، ص. ١ - ٣.

(٢٧) راجع فى ذلك: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، سنة ٢٠٠٢، ص. ١٠٨.

(٢٨) انظر فى ذلك: www.worldbank.org/ press release Washington, 25-27/ 5/ 2004.

(٢٩) تقرير منظّمة الصحة العالمية، العمل معاً من أجل الصحة، جنيف، سنة ٢٠٠٦، ص .١٤-١٦.

لخطة عمل ٢٠١٥ الخاصة بالبنك الدولي حول أربعة محاور مترابطة، هي: التحليل الاجتماعي، والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي، والمشاركة المدنية، ومنع الصراعات وإعادة الإعمار[٣٠].

ثانيا : التحليل الاجتماعي.

يُستخدم التحليل الاجتماعي في مشروعات البنك الدولي وبرامجه وسياساته للتعامل مع الفرص المتعلقة بالتنمية والقيود والمخاطر التي تعترض سبيلها، والتي تنتج من السياق الاجتماعي، وقد وضع البنك الدولي عدة معايير وإجراءات للتشخيص ومساندة التنفيذ والتقييم من شأنها جذب الانتباه إلى قضايا التنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، والمشاركة، والمؤسسات المحلية، وتستخدم الأدوات الرئيسية في التحليل الاجتماعي، ومنها التقييمات الاجتماعية على مستوى المشروعات، وتحليلات الفقر وأثره الاجتماعي المتعلق بالإصلاحات والإقراض المستند إلى السياسات، ويجري تطبيق التحليل الاجتماعي حاليًا في البلدان المتوسطة الدخل، وقد ساند البنك الدولي حوالى مائة نشاط مشابه لمنهج تحليل الفقر وأثره الاجتماعي، أما التحليلات الاجتماعية القطرية، فتعمل على دراسة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والثقافية على المستوى الكلي، لإثراء معلومات البنك الدولي والبلدان المقترضة ليتسنى تصميم سياسات وبرامج ومشروعات ذات أثر أكبر على التنمية الاجتماعية.

ثالثا : التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

حيث قام البنك الدولي عام ٢٠٠٥، بزيادة استثماراته في المناهج التي تضع السيطرة على اتخاذ قرارات التخطيط وموارد الاستثمار في أيدي منظمات المجتمعات المحلية، وتوفر التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية إطار عمل يربط بين مشاركة المجتمع والإدارة المحلية للموارد ونظام الإدارة العامة المحلي، وذلك بالتوافق في معظم الأحيان مع الإصلاحات الرامية إلى تحقيق اللامركزية، وتهدف إلى تقوية الروابط بين المجتمعات وشركاء القطاعين العام والخاص ولا سيما سلطات الإدارة المحلية من أجل تحسين تقديم الخدمات، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتحسين المساءلة، وتعزيز القدرة المحلية، ويبلغ مجموع قروض البنك الدولي الحالية الموجهة إلى برامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية حوالى ٢ مليار دولار أميركي سنويًا[٣١].

رابعا : المشاركة والإنخراط في الشؤون المدنية.

حيث تشجع المشاركة مبادئ الاشتمال والمساءلة والتمكين من أسباب القوة، وقد أدمج البنك الدولي بنجاح عنصر المشاركة في الإعداد للمشروعات والبرامج، ومن ثم تستخدم معظم المشروعات التي يساندها البنك الدولي مناهج تشاركية لتحديد الأولويات وتدابير التنفيذ، ولا يزال البنك الدولي يستخدم أدوات المساءلة الاجتماعية للمتابعة القائمة على المشاركة في أثناء تنفيذ المشروعات، من خلال بطاقات تقارير المواطنين أو بطاقات تقييم نتائج المجتمعات، كما هو الحال في الأرجنتين، ومالاوي، والفيليبين، ويساند البنك الدولي على نحو متزايد البلدان المتعاملة معه في تعزيز الصوت المسموع ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في نظام الإدارة العامة وإصلاحات القطاع العام مثل إدارة الإنفاق العام، وتحقيق اللامركزية، وفي البرامج التي تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات العامة، ويستمر البنك الدولي في إتاحة الإرشادات المتعلقة بالمشاركة في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، مع التركيز على دعم المساءلة الداخلية وترتيبات الشراكات في تنفيذ الاستراتيجيات ورصد نتائجها ومراجعتها، وفي مجال الإقراض لأجل سياسات التنمية، يشجع البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تعزيز الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة في الإصلاحات المهمة المتعلقة بالسياسات[٣٢].

---

(٣٠) راجع فى ذلك: "خطة عمل البنك الدولي لسنة ٢٠١٥"، البنك الدولي إدارة التنمية الاجتماعية، واشنطن، سنة ٢٠٠٥.

(٣١) راجع فى ذلك: "خطة عمل البنك الدولي لسنة ٢٠١٥"، مرجع سابق، سنة ٢٠٠٥.

(٣٢) راجع "خطة عمل البنك الدولي، سنة ٢٠١٥"، مرجع سابق.

خامسا : اثر الصراعات على التنمية.

تعدّ الصراعات إشارة قوية إلى الانهيار الاجتماعى، وتؤدى إلى تحطيم الثقة بين الأشخاص والمجتمعات، وتقويض المبادئ والقيم التي تدعم التعاون والعمل الجماعي. ومنذ عام ١٩٩٨، وافق الصندوق الدولى الخاص بمرحلة ما بعد الصراع على تقديم ١٤٢ منحة بما قيمته ٢,٧١ مليون دولار أميركي، إلى ٣٨ بلدًا إقليميًا، وقد تلقت منطقة إفريقيا معظم هذه الموارد التمويلية، وتبلغ نسبتها ٤٢% من المقترحات المعتمدة، ونفذت المؤسسات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة غالبية هذه المنح، وقد شجع البنك الدولي أيضًا زيادة البحث في أسباب الصراعات، وقام بتوسيع نطاق قائمة مشروعاته المرتبطة بالصراعات، وزاد من مرونة آليات التمويل الخاصة به لمساندة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ومن هنا فإن هذه الخطة هي عبارة عن جدول أعمال للتقدم الاجتماعي والأمن البشري لتحقيق أهداف الألفية الجديدة الانمائية.

وفي الآونة الأخيرة، قامت إدارة تقييم العمليات، وهي إدارة مستقلة في البنك الدولي، باستعراض ما يزيد على ٤٠٠٠ مشروع تابع للبنك الدولي تم تنفيذها على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، وخلصت هذه الإدارة إلى أن حوالى ٤٠٪ من جميع المشروعات ركزت جهودها على بعض الأبعاد الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين، والشباب، والمشاركة، وقد عملت على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وتنظيم العمل الجماعي لتلبية الاحتياجات المشتركة، وسد الفجوة بين الفوارق الاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة للاختلافات دون اللجوء إلى العنف[٣٣] وبالتالي، تتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لتوفير احتياجات الأجيال القابلة من فرص التعليم، والخدمات الصحية، ومعدلات مقبولة لمستوى المعيشة التي تتجنب حدود الفقر ومعدلاته.

الغصن الثانى

متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

لا شك ان النمو الاقتصادي يتضمن زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، فالتنمية تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية القديمة[٣٤]، اى ان هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية، في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي، ويصاحب ذلك تغيرات بنيانية، بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، والكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل، فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج، ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

---

(٣٣) راجع "خطة عمل البنك الدولي، سنة ٢٠١٥"، مرجع سابق.

(٣٤) راجع فى ذلك: محمدعبد القادر، **"مفهوم التنمية الإقتصادية"**، الأهرام، القاهرة، سنة ١٩٩٩، ص. ١٧.

ـ الشمولية، فالتنمية تغير شامل ليس للعامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

ـ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، لأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ـ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ـ ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ويعد رأس المال أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع أهمية العناصر الأخرى[٣٥]،والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية.

والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد، وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا، فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لأمد طويل، في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبًا ملحًا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرّف والحد من تكريس التبعية، وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاقتصادية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات، وعلى استراتيجيات التنمية السعي لتحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهو مقصد التنمية الاقتصادية[٣٦].

أولا : أهداف التنمية الاقتصادية.

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي اعلاج مشكلات اقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاد، وهذه البلدان تواجه ضغوطًا سكانية وارتفاعًا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرًا إلى ضعف الاستثمارات وخصوصًا بالبنية التحتية، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدّخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية، كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع، من حيث انخفاض مستوى المدخول، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد.

فضلاً عن ذلك، هناك الدول الغنية بالموارد وذات الموروث الثقافي والحضاري، ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين، فلابد من سياسات وإجراءات يتعيّن على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية، وينبغي أن تهدف إلى زيادة المدّخرات وتوجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، على أن يتم وضع حزمة من التشريعات لبث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي، مما يحول دون تهريب الأموال، كما يجب تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو، ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس إقتصادية سليمة توفر المنتجات بالمواصفات وبالأسعار المناسبة دون التعدى على حق المواطن في اختيار

(٣٥) انظر: Burgnmeir Beat, “Economie du developpement durable », Bruxelles, Paris, Debock, 2004, p. 72-82 .

(٣٦) انظر: Brown Lester Russell, Eco-Economie, une autre Economie est possible, Seuil, Paris, 2003, p. 122-132 .

المنتج الملائم والمناسب، وتوفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة[٣٧].

ثانيا : تمويل التنمية. لا شك في أن تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول، فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإن الدول، بما تملك من سلطات، تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسّق بين الأدوار والمستويات، فاذا كان يتعين على الفرد، في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدّخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار، فان دور الدولة في التنمية هو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية، وعلى ذلك، فإن يجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل ضرورة ملحة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدّخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة[٣٨].

ثالثا : المدخرات الوطنية.

ذلك ان تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدّخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويقتضي زيادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار، ومن دون مدخرات حقيقية، وقد تؤدي الزيادة النقدية إلى التضخم، ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن ٢٥٪ من إجمالي الدخل، بلغت معدلات الادخار في كوريا الجنوبية ٣٤,٥٪، تايلاند ٣٤٪، شيلي ٢٨,٦٪)، ومن حيث أن جزءًا من المدخرات يجد طريقة إلى الاستثمار، فيجب أن تسلك الحكومات طرقًا عادلة لزيادة المدّخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة، وألا تؤدي الزيادة في المدّخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية، كما يمكن أن يتم تجميع المدّخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية، إذ تتأثر التنمية بحجم المدّخرات المتاحة للاستثمار، وتظل تنمية المدّخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظيف الكامل، ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجر عثرة أمام زيادة المدّخرات في الدول الفقيرة حيث يكون مستوى الدخل الحقيقي عادة منخفضًا وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره إلى قلة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدّخرات المحلية التي تعدّ شرطًا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية. ويمكن تحديد هذه الوسائل بما يلي:

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادّخارية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

- تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات الاجتماعية.

- العمل على تخفيض تكاليف فتح الحسابات الادخارية.

---

(٣٧) انظر فى ذلك:

Anne Osborn. Krueger, “Trade Policy and Economic Development: How We Learn”, American Economic Review, .National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Vol 87, n° 1, March 1997, p. 14-18

(٣٨) انظر فى ذلك:

Ronald I. McKINNON, “Money and Capital in Economic Development”, The Brookings Institution, Washington, .D.C, 2003, p. 44-52

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة[٣٩].

رابعا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان، ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين، وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: إقتصادي، ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي، ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة، فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدوارًا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية، ويعتمد الاستثمار عادة على الادخار القومي كمدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار، وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر، وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وللاستثمارات الأجنبية دورا مهما للدول النامية حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، والحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها، وحل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وزيادة مطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات، ويعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية في ما يلي:

- الإستفادة من الموارد المتاحة (البشرية - المادية).
- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
- تحسين الموارد واستغلالها جيداً[٤٠].

حيث يوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتوجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية، ويسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، وقدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي، وتحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها وزيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، والواقع إن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها، وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

ولكن هناك معوقات أخرى تمثل قيودًا على جذب الاستثمارات في البلاد النامية هي عبارة عن **معوقات مؤسسية** تتمثل بقصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددها، وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، والضمانات الخاصة بعدم التأميم، والمصادرة، والحق باسترداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح؛ **ومعوقات في البنيان الإنتاجي** وتتمثل بنقص الهياكل الأساسية وتخلفها أو قاعدة رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاعات خدمات النقل والمواصلات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية، وعدم وجود قاعدة ماهرة من العمال، والى جانب ذلك **المناخ الفكري والعقائدي السائد**

---

(٣٩) راجع فى ذلك: محمد زكي شافعي، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٣، ص. ١٢٢- ١٣٠.

(٤٠) راجع فى ذلك: محمد نبيل الشيمي، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٣٨، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٩، ص. ٨-١٢.

ويتمثل بوجهة نظر الدولة المتلقية في أساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحقها بمصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفق خطة التنمية، ووجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، وأيضاً سوء حالة الأمن وتفشي الفساد، وهناك آراء متباينة في وجهات النظر من الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية في الدول النامية بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الإشتراكيين، يساندهم في ذلك ممثلو مدرسة التبعية. فنجد أن الرأسماليين مقتنعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرائق لتحقيق التصنيع السريع، ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية. وهنا يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر، كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهياكل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى القدرات التسويقية، بدور إيجابي في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية، في حين يرى الإشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال موارد هذه الدول واستنزافها، تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات، وهذا في مصلحة الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الدول النامية، كما يمكن أن تكون الاستثمارات كأداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الإيجابية في حال الاستقرار المجتمعي، واستخدام الأموال الواردة في مشروعات إنتاجية يزيد من كفاءة المجتمع الاقتصادية من دون أن يصاحب تدفقها استغلال إقتصادي وتحكّم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية[٤١].

خامسا : التصدير.

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية، فالصادرات تعمل على تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، ودعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية، ودعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتوسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية، وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عمومًا يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكّن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتوجاتها في الخارج، وهذا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها، وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، حيث يقوم المصدّرون عادة بالتوقيع على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبًا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة تفشي الفساد أو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والواقع أن تعظيم قدرة الصادرات التنافسية بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدراً وطنياً يتطلب توافر عدد من المقومات، وأهمها:

ـ الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.

ـ التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي.

ـ طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.

ـ الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.

ـ الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية.

ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب، والواقع، إن إسهام الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور، فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات نوجزها كما يلي:

ـ إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.

---

(٤١) راجع فى ذلك: محمد نبيل الشيمي، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، مرجع سابق، ص. ١٥ـ ١٦.

ـ إشتداد حدة المنافسة العالمية.

ـ عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.

ـ ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.

ـ إرتفاع تكاليف التصدير التي تشكل فيها نفقات النقل نسبة كبيرة.

ولا شك في أن الدول النامية ستظل أمدًا غير منظور تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغضّ النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم التوسع في الاتفاقيات التفضيلية التي تمنح منتوجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية عن منافسيها من دول أخرى(٤٢).

سادسا : الإقتراض.

هناك نوعان من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية، وليس ضروريًا عمومًا أن يكون كل الدين العام المحلي موجهًا إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية، أما الدين الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية، وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازانتها، فتستخدمها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل اعانة فنية أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة. ولا شك في أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية، ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة السداد، هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها، ومدى الاستفادة منها، وعما إذا كانت توجه إلى استثمارات حقيقية من عدمه، وعبء المديونية من أهم المشكلات التي تقابل الدول المقترضة، وهو أمر يرتبط بطاقة الدول المدينة على تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الالتزامات المترتبة على الديون، ومدى تأثير ذلك في الأوضاع الاقتصادية، فالالتزامات جزء من الناتج القومي يُحوّل إلى الخارج، ومن ثم فهو يؤثر في الاستهلاك ومستوى المعيشة كما في الادخار والاستثمار.

وكثيرًا ما تصطدم سياسات منح القروض بالشروط من قبل المانحين مثل التدخل في الشؤون الداخلية. إن الاقتراض من الخارج سيظل يسيطر على الأداء الاقتصادي لأي دولة، إلا إذا نجحت في أن تضع سياسة اقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحها(٤٣).

سابعا : المنح والهبات.

تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورًا مهمًا في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. ولا شك في أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث، وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية، وهي تشكّل أدوات مهمة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عمومًا، وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال

---

(٤٢) راجع فى ذلك: طلعت أديب عبد الملك، "دور التصدير في عملية التنمية"، سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة، سنة ٢٠٠٨، ص. ١٤-٢٠.

(٤٣) انظر: Ronald I. McKINNON, Money and Capital in Economic Development, Op. cit., p. 64-68

تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، لتخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيس لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية. ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية والنامية، ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالى ١٣٠ دولة [٤٤] أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصًا القطاعين المالي والمصرفي. أما على المستوى الدولي فهناك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية. إن تحقيق الاستفادة من المنح، يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المؤاتية لتوظيف فعّال للمدّخرات، والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على الصعد كافة لكونه عائقًا للتقدّم ومانعًا للتنمية الاقتصادية المستدامة. إضافة إلى ذلك، هناك الاستقرار السياسي والأمني، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوافر ضمانات العدالة للمجتمع، ووجود مناخ ديموقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية

فضلاً عن ذلك، فإن وجود بيئة إستثمارية شفافة مستقرة تشجّع على دخول السوق، مع احترام حق الملكية، وتنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية، كلها مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه، وحق المواطن في الحصول على حقه من ثروات بلاده في إطار من الحرية، ويمكن برامج التنمية الاقتصادية تحقيق المأمول منها إذا راعت الحكومات المشكلات الاجتماعية. ذلك أن المسائل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية تعد بسيطة نسبيًا قياسًا بأحوال المجتمع. فالمشكلات الاجتماعية هي الأكثر أهمية وعمقًا، حيث تتعلق باحترام الأوضاع الثقافية والصحية. لذا يجب تحرير النظام الاجتماعي بأكمله بحيث ينشأ نظام سياسي مؤمن بالديموقراطية وتداول السلطة، وحق المواطن في الاختيار والاحتجاج. وأيضًا ينشأ نظام اجتماعي بحيث يكون لكل مواطن الحق في الحصول على ما يشبع رغباته. فالتنمية تعني تغييرًا في كل معانى الحياة. ولن تنجح برامج التنمية الاقتصادية بغير تغيير النظام الاجتماعي ليكون نظامًا يعمق الشعور بالانتماء ويجعل لدى المواطن الدوافع الملائمة للتنمية الاقتصادية[٤٥].

---

(٤٤) راجع فى ذلك: شرف شمس الدين، "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو" ،دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، يناير سنة ٢٠٠٥.

(٤٥) راجع فى ذلك: شرف شمس الدين، "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو" ،دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، يناير من سنة ٢٠٠٥، ص ١٣ وما بعدها.

المطلب الثالث

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى مجالات البيئة

بالنظر الى اهمية حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، كان من الاهمية بجلاء إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

وحيث يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي، والمتزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة(٤٦)

وفى عام ١٩٨٠، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية، وثيقة سميت الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة، وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع(٤٧)، وفى عام ١٩٨٧، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا تكون الاهمية الأولى هى تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، وإنما تكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد(٤٨).

وتقوم التنمية المستدامة فى مجالات البيئة على اتباع النظم البيئية المتجددة لحفظ الأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل، وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف (٤٩).

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام ١٩٩٢ إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(٥٠).

وبالتالي فأن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل الطاقة المتجددة إحدى وسائل حماية البيئة. التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء

---

(٤٦) راجع فى ذلك: ف.دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،٢٠٠٠، ص. ١٧.

(٤٧) انظر فى ذلك:

.See Report IUCN, “The International Union for Conservation of Nature”, Washington D.C, 1980, p. 14-20

(٤٨) راجع فى ذلك: تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص. ٨-١٠.

(٤٩) راجع فى ذلك: حمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، سنة ٢٠٠٧، ص. ١٤- ١٥.

(٥٠) راجع فى ذلك: ابراهيم سليمان مهنا، "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٤، سنة ٢٠٠٠، ص. ٢٢.

بإحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل، والتي تقوم أساسًا على وضع حوافز تقلل من التلوّث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية، وتمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم(٥١).

لذلك، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، ومصادر المياه النظيفة، والأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان. وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب ٢٥% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. وقد أصبح واضحًا في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا لصحة الإنسان، وإن عددًا قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطًا بعيدًا نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي، وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، ذلك إن واحداً من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه ازديادًا مطردًا بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه(٥٢).

وعلى الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه يسئ تلك البيئة، ومنها اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك، وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإنه يجب أن يقدم المجتمع الدولي إحصاءً بما يمكن كوكب الأرض أن يقدمه مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل، ولكي يتم ذلك، هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية، تمامًا كمتابعة لحركة المال في الأسواق الاقتصادية، وهذه الأداة المحاسبية تسمى بـ "البصمة البيئية"(٥٣)، وبالتالي، تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:

أولا : مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية: إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية، ويعمل أيضًا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة، ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية، وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتوجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.

ثانيا : التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات

---

(٥١) انظر فى ذلك:

Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde 2009, Climat & Développement: Des espaces .pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-16

(٥٢) راجع فى ذلك: تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، سنة ٢٠٠٢، ص. ٢٢-٢٦.

(٥٣) راجع فى ذلك: تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF، سنة ٢٠٠٦، ص. ٢٤- ٢٥.

الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية .[٥٤] (Optimal Allocation and Using the Available Resource)

وانطلاقًا مما يترتب على العولمة النيوليبرالية، التي تقوم على استهلاك المواد غير القابلة للتجدّد بوتيرة لا تكترث بإحتياجات الأجيال المقبلة، من خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة وحقوق الإنسان، الحق في التعلم، والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة، أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن إنعدام التنمية يشكّل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين[٥٥].

ثالثا : الحد من تلوث البيئة: ان تلوث البيئةهو عبارة عن كل ما ينتج عن التغيرات المستخدمة التي تؤدي إلى الإخلال بالأنظمة البيئية، او هو كل ما يؤثر على البيئة سلبا سواء بالتأثير في جميع عناصر البيئة أو ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية.

١- التلوث المادي : هو التلوث المحسوس الذي يحيط بالإنسان فيشعر ويتأثر به ويراه بالعين المجردة وقد يكون هو المتسبب الأول فيه معظم الأحيان، فقد أدى إهمال الإنسان في حق نفسه ولهائه المستمر وراء التكنولوجيا الحديثة إلى الإخلال بالتوازن البيئي مما أدى إلى تلوث الماء، وتلوث الغذاء، وتلوث الهواء، وتلوث التربة.
٢- التلوث المعنوى : هو تلوث غير مرئي والذي يهمله الإنسان اعتقادا منه انه غير مؤثر على نظام الحياة الطبيعية والمجتمعية إلا أن هذا التلوث يؤدي إلى أخطار ينجم عنها ضرر عضوي، وضرر سيكولوجي من أنواعه: تلوث سمعي، وتلوث ثقافي، وتلوث أخلاقي، وتلوث فكري، وتلوث قيمي.

وهناك بعض الآثار المترتبة على هذا التلوث ومنها تأثيره على الصحة العامة، وعلى التنمية، والبيئة العمرانية، والتنمية السياحية، والاقتصاد القومي، وعلى الآثار والحضارة، والصحة النفسية، وعلى الأخلاقيات المجتمعية.

ذلك إن مشكلة التلوث من المشاكل العالمية التي تهدد الكائنات الحية والموارد الطبيعية والأخطار التي تهدد البيئة وسنتناول بعض هذه الأنواع الرئيسية للتلوث على النحو التالي:

أ- **تلوث الهواء:** حيث ان الكرة الأرضية كوكب يحيط به غلاف جوي ويتألف جو الأرض من عدة غازات وقد تم الاتفاق على إطلاق اسم الهواء على الطبقة التي تقترب من الأرض من الغلاف الجوي، والهواء هو المخلوط الغازي الذي يملأ جو الأرض ويتكون من النيتروجين والأكسجين ويوجد إلى جانب ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء وبعض الغازات الخاملة. وخليط الهواء بهذا الشكل يتناسب مع احتياجات كل الكائنات الحية ويعتبر الأكسجين هو احد أهم غاز في خليط تكوين الهواء لأنه يلاءم احتياجات معظم الكائنات الحية وهو العنصر الأساسي في تكوين الغلاف الجوي لأهميته للحياة على الأرض في صورها المختلفة.

ويعتبر الهواء ملوثا إذا اختلط به بعض الشوائب أو الغازات بقدر يضر حياة الكائنات على الأرض، وإذا حدث أي خلل في تكوين أو تركيبة لأي سبب من الأسباب.

وأفضل وسيلة لحماية الهواء من التلوث هي ضبط مصادر الملوثات الهوائية وذلك باستعمال أجهزة تنقية وتجميع الغازات والجسيمات التي تخرج من المداخل والاستفادة منها ومعالجتها وإعادة استخدامها، تطوير مصادر الطاقة النظيفة وتطوير تقنية صناعات السيارات واستخدام بدائل اقل تلوثيا

ب- **تلوث المياه:** فالماء له أهمية كبيره تفوق الأكسجين الذي يطلق عليه غاز الحياة والماء مذيب جيد لكثير من المواد وبدونه لا يمكن أن تكون هناك نباتات خضراء وهي المصدر الأول للأكسجين في الهواء والماء يشغل حيز كبير في الغلاف الحيوي وهو أكثر ماده موجودة به، ويكون حوالي ٦٠% - ٧٠% من أجسام الأحياء.

وتلوث المياه هو كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء ويجعله مصدر الأضرار بالاستعمالات المشروعة للحياة وذلك بإضافة بعض المواد الغريبة التي تسبب تعكير الماء أو تكسبه رائحة أو لونا أو طعما او بالميكروبات.

---

(٥٤) راجع فى ذلك: أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، سنة ٢٠٠٧، ص. ١٨- ٢٠.

(٥٥) انظر فى ذلك: كوفي أنان،التنمية البشرية المستدامة، تقريرأعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، سنة ٢٠٠٣، ص ٨.

وتنقسم المياه حسب مصادرها إلى أربعة مصادر: مياه البحار والمياه الساحلية، ومياه الأمطار، ومياه الأنهار والبحيرات والخزانات، والمياه الجوفية

ومصادر تلوث مياه البحار والمياه الساحلية: تختلف تأثير الملوثات على كائنات البحار وعلى توازن البيئة فيها ويمكن إيجازها فيما يلي:

- بعض الملوثات له تأثير سام مباشر على الحيوانات والنباتات البحرية.

- بعض الملوثات تستهلك الأكسجين المذاب في الماء بكميات كبيرة ولا تترك للأحياء البحرية كفايتها فتموت.

- بعض ملوثات تشجع على نمو نوع معين من كائنات البحر وهذا الأخير بدوره يتغذى على نوع آخر فيبيده أو قد يسممه وتتعدد مصادر التلوث التي تصل إلى مياه البحر ويمكن إنجازها في الآتي:

ولمكافحة تلوث المياه يمكن الالتجاء الى دفن النفايات المشعة في بعض أراضي الصحراء، وإدخال الأجهزة المضادة للتلوث في المصانع الجديدة، ومعالجة مياه المجاري بالمدن والقرى، والتخلص من النفط العائم، والتحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط.

جـ - تلوث الغذاء: ويعني احتواء المواد الغذائية على أي جراثيم للأمراض أو أية مواد كيميائية أو طبيعية أو مشعة تؤدي إلى حدوث تسمم غذائي، ويعرف التسمم الغذائي بأنه الأمراض الحادة الخاصة بالمعدة الناتجة عن تناول الأغذية الملوثة ببعض لعوامل الجرثومية أو السموم قبل استهلاكها من قبل الإنسان.

المطلب الرابع

مؤشرات تحقق التنمية المستدامة

تتمثل هذه المؤشرات فى ضرورة التعامل مع القضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، تحسين مستويات المعيشة للمجتمع، حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية، فلابد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقق الوعي العالمي والإدارة السياسية، ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقابلة التحديات، ومتطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

وعلى ذلك فان العناصر الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة، تتمثل فى التالى:

اولا : الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية:

وذلك فى مجالات التعاون الدولي، ومكافحة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، والسكان والتنمية المستدامة، وحماية وتعزيز الصحة البشرية، والتنمية المستدامة لمناطق الاستقرار البشرية، واتخاذ القرارات لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا : المحافظة على إدارة الموارد:

وذلك فى مجالات حماية الغلاف الجوي، والإدارة المستدامة للموارد الأرضية، ومكافحة القطع الجائر للغابات، ومكافحة التصحر والجفاف، وتنمية المناطق الجبلية، والتنمية الزراعية المستدامة والريفية، وحماية وإدارة المحيطات، والإدارة البيوتكنولوجي، وحماية وإدارة المياه العذبة، والاستخدام الآمن للمواد الكيماوية، وإدارة المخلفات الخطرة، وإدارة النفايات الصلبة والمياه المستخدمة، والتحكم في نفايات الإشعاع النووي.

ثالثا : تقوية دور الجماعة:

وذلك لتحقيق الأهداف بعيدة المدى لتقوية الجماعات، والتنمية المستدامة للمراة، وللأطفال والشباب وتقوية دور المجتمعات الشعبية، والشراكة مع المنظمات الغير حكومية، والسلطات المحلية، والعمال والاتحادات العمالية، ورجال الأعمال والصناعة، والعملاء والتكنولوجيا، وتقوية دور المزارعين.

رابعا : وسائل التطبيق:

وذلك فى مجالات تمويل التنمية المستدامة، والتحول التكنولوجي، واستخدام العلم، والتعليم، التدريب والوعي العام، وخلق القدرات لتحقيق الأهداف،والتنظيم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقانون الدولي، والمعلومات لاتخاذ القرار.

خامسا : القضاء على الانفجار السكاني: يقصد بالانفجار نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية لا مع قدرات البيئة وإمكاناتها بما يحدث ضغطا شديدا على مواردها وبما يعجل بسرعة تدهورها واستنزافها وما يواكب ذلك من مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية وهو متهم رئيسي لتوسيع قاعدة الفقر، العدو الرئيسي للبيئة خاصة في الدول النامية.

سادسا : مواجهة مشكلة الانفجار السكاني كمؤشر لتحقيق التنمية المستدامة

١- تحقيق ما يطلق عليه "صفر النمو السكاني" zero population growth (تساوي معدلات المواليد مع معدل الوفيات) وقد حققت بعض الدول الأوروبية معدلات نمو سكاني يقترب من هذا المعدل مثل السويد والدنمارك وسويسرا وبلجيكا والنمسا والمجر ما بين ٠.١ - ٠.٢ % وهو توجه لتحقيق التنمية المستدامة.
٢- عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني لكي لا يصل إلى ما يسمى "بالتراجع السكاني" حيث تكون معدلات الوفيات أكبر من معدلات المواليد وهذا يوجد في ألمانيا، لكسمبورغ هي تهدد مستقبل مسيرة السكان وانقراضهم.
٣- ضرورة وضع خطط سكانية قومية مقننه ومبرمجه تتضمن إجراءات وآليات ضبط وترشيد النمو السكاني وتحقيق النمو المعتدل.
٤- تحقيق الأمن الغذائي: بتوفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبالكميات المناسبة التي تحقق الحد الأدنى اللازم للسكان في جميع الأوقات العادية الطارئة حاليا ومستقبلا، مع توافر القدرة المالية لتحقيق الحد الآمن.

سابعا : مؤشرات الأمن الغذائي:

١- التنمية الغذائية المحلية هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي تتحقق من خلال مقومات الإنتاج الغذائي ودعمه ماديا وفنيا لأن الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق والخوف وعدم الأمن على الرصيد أو المخزون الغذائي اللازم للسكان وهو مؤشر يجب أن توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتأمين الغذاء محليا لأنه يمثل أهم آلية لضمان الأمن الغذائي بصوره مستدامة.
٢- العمل على إيجاد مخزون استراتيجي من المواد الغذائية لمواجهة أي تغيرات في الوضع الغذائي العالمي.
٣- ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية في الدول النامية وبخاصة الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والآمنة بيئيا.

ت- دعم برامج تنظيم الأسرة: يعتبر النمو السكاني السريع العدو الأول للتنمية المستدامة ومن ثم علاجه يعني الترشيد والحفاظ على البيئة ولابد من التركيز على برامج التوعية لصقل المعرفة والالتزام وتحسين السلوك ليس على مستوى الأسرة الواحدة بل على مستوى المجتمع.

ث- التخفيف من حدة الفقر: الواقع إذا كان الفقر وسيلة أداء للتدهور البيئي فهم في نفس الوقت ضحايا الأضرار بالبيئة ومن ثم فالارتقاء بمستوى معيشة الفقراء في الدول النامية لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب بل مؤشرا جوهريا لاستدامة التنمية.

ج- تدعيم دور المرأة في التنمية المستدامة: إن للمرأة دور في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة باعتبارها هي نصف المجتمع لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل على الأقل لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية وهي أكثر اهتماما بحالة الأرض ومصير الأجيال وهي مربية مهمة إذ يأخذ الأطفال الشعور بالانتماء للبيئة من أمهاتهم ويكسبون السلوك اللازم للحفاظ على البيئة إذ تستطيع الأم "المرأة" المشاركة الفعالة في صنع المستقبل البيئي.

ثامنا : الحالة البيئية للمرأة المصرية: ذلك ظروف المرأة الحالية التربوية، التعليمية، الاقتصادية والاجتماعية تمنعها من المشاركة في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية البيئية بصفه خاصة، وهناك اعتبارات هامة في إطار التنمية المستدامة:

١- توصي الوكالات الدولية هيئات الأمم المتحدة إلى ضرورة الاهتمام بمحو الأمية الثقافية للمرأة الريفية لتلعب دورا هاما في ترشيد استخدام مصادر الثروة وأعاده تدوير المخلفات والقضاء على التلوث الصحي والبيئي.
٢- تنادي الأمم المتحدة بضرورة تنشيط الجمعيات النسائية بمشاركة المرأة في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة وتعظيم دور الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة.
٣- لابد من تصور لصدور تشريع تنموي بيئي اجتماعي يمكن انطلق عليه "مشروع قانون التكافل الاجتماعي البيئي" ويتضمن فاعليه تنفيذ سياسات البيئة المستدامة ويركز على تنمية دور المرأة، وتنمية دور الأسرة الرجل والمرأة.
٤- تكثيف الأبحاث والدراسات والشواهد للكشف عن ادوار كل من الرجل والمرأة وعلاقتهم بالبيئة.

ولتأكيد دور المرأة، يجب إنشاء مراكز للوعي البيئي للمرأة، وإنشاء اللجان الإقليمية للمرأة والبيئة، وافتتاح عدد من المشروعات التجريبية لصحة المرأة، وتدعيم دور المرأة كربة منزل في غرس القيم والسلوكيات وترشيد الموارد.

وبما أن هذه الأبعاد تتقاسم بشكل متساو في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن الاستدامة هي مطلب للتوازن بين الإنسان والطبيعة فإن يمكن تحقيق هذا التوازن من خلال التصالح مع النظام البيئي والمحافظة عليه حتى تتحقق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة ألا وهي:

١- الحد من التدهور البيئي.
٢- الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل.
٣- الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية.
٤- الوفاء بحاجات البشر.

تاسعا : الحد من استنزاف الموارد الطبيعية: نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف، أصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية إستراتيجية من اجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة.

ويقصد بالموارد الطبيعية كل مكونات البيئة الطبيعية الحية، غير حية. وتختلف هذه الموارد في خصائصها من حيث درجة استمراريتها وتجديدها وملكيتها وقدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة والموارد الطبيعية

وتتمثل اهم أسس إستراتيجية صيانة الموارد:

١- التعرف على طبيعة المورد وهل هو مورد متجدد أم غير متجدد. إذا كان متجدد حيوي فيجب صيانته واستخدامه في حدود قدرته التجديدية أو التعويضية، أما إذا كان غير متجدد فيجب صيانته واستخدامه بدرجه رشيدة بما يطيل عمره في خدمه البشرية.
٢- التعرف على درجة حساسية المورد لضغط الاستخدام البشري، فالموارد الهشة ذات الحساسية المفرطة لأي ضغط استخدامي ولو بسيط يقضي منا التعامل معها بحذر شديد وان يتحرك الإنسان بإيجابية نحو صيانته.
٣- الاهتمام بالتوعية البيئية على مستوى المخططين والعاملين والمواطنين بكل ما يتعلق بالموارد من حيث طبيعتها وأسس استخدامها بصورة رشيدة.
٤- وضع التشريعات البيئية الملزمة لصيانة الموارد الطبيعية وحمايتها وإيجاد درجه من المراقبة البيئية لضمان تحقيق هذه الحماية بصورة مستدامة.
٥- تبني سياسة سكانية لضبط وترشيد النمو السكاني لتتفق مع قدرات الموارد وإمكاناتها تفاديا لأي ضغط استخدامي.

عاشرا : مكافحة التصحر Desertification

أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه جافة التي تتصف بنظامها الايكولوجية الهشة. والتي تتم بدرجة مفرطة أمام أي ضغط من جانب الأنشطة البشرية وخاصة على عناصر البيئة الحيوية النباتية. وبدأت هذه المشكلة تمتد لتشمل بيئات اخرى "شبه رطبه ورطبه" واتساع دائرة التصحر ينم عن افتقار الإحساس بالمسئولية البيئية سواء عن جهل أو عمد بما لا يدع مجالا للشك في أن السلوكيات التدميريه الاستنزافية لعناصر البيئة الحيوية قادرة على تصحر حتى في المناطق الرطبة.

ومفهوم التصحر: هو أحداث تغير سلبي في خصائص البيئة البيولوجية بما يفقدها الكثير من قدراتها البيولوجية ويجعلها تقترب تدريجيا نحو الظروف الصحراوية "افتقار أو تدهور القدرة والقيمة البيولوجية للنظام الايكولوجي.

ومن اهم مظاهر التصحر:

١- جرف التربة soil erosion : من اخطر مظاهر التصحر خاصة عندما تجرف الطبقة العلوية من التربة نظرا لان هذه الطبقة تحتوي على معظم العناصر الغذائية اللازمة لنو النباتات. فضلا عن كون المنطقة التي تتمتع بقدرات عالية على أن تتشرب المياه وتحتفظ بها في متناول جذور النبات.

٢- عودة تحرك الكثبان الرملية الثابتة: يعني انه حدث تغير وتدهور واضح في القدرة البيولوجية لبيئة الكثبان مما أدى إلى اختفاء معظم الغطاء النباتي الواقي الذي كان يعمل على تثبيتها ويحميها ضد عوامل التعرية الريحيه. وبالتالي بدأت تتحرك بفعل الرياح وإشاعة التصحر في المناطق التي تتحرك نحوها وتحول ما بها من مزارع ومراعي إلى بحار من الرمال.

٣- تناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهور نوعيته: ويعني هذا أن القدرة البيولوجية للبيئة قد تدهورت وبدأت تدفع هذه المناطق نحو الظروف الجافة الصحراوية لتدمير معظم الغابات من خلال الإفراط في قطع الأخشاب وتدهور النباتات.

٤- تملح التربة: تمثل مؤشرا لحدوث التصحر في البيئات الزراعية المروية ريا صناعيا حيث يعمل تملح التربة على ضعف خصوبتها الانتاجيه "قدرتها البيولوجية" قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى إصابة التربة بالعقم الإنتاجي أي تربة غير منتجه.

٥- زيادة معدل كمية التراب في الهواء من المصادر المحلية: يعطي تزايد كمية التراب في الجو عن المعدل العادي من المصادر المحلية وبالتالي حدوث تدهور في الغطاء النباتي وتعرية التربة وتجرديها من مقومات والحماية وتماسكها في مواجهة عوامل التعرية الريحيه مما يجعلها لقمة سائغة أمام الرياح لتحمل ما تشاء من التراب إلى طبقات الجو العليا.

وهناك حالات أو درجات للتصحر: حيث تتدرج بين طفيف ومعتدل وشديد أو قاس وشديد جدا

ومن مخاطر التصحر خسارة التنوع البيولوجي، وتعرية التربة، وتدهور الدورة الهيدرولوجية، ومخاطر اللاجئون البيئيون، فضلا عن الأضرار الاقتصادية، ومن وسائل مكافحة التصحر كمؤشر للتنمية المستدامة:

١- إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة: يجب تحديد نوعية وطبيعة الآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها اتخاذ القرار اللازم لضبط التصحر واستعادة القدرات البيولوجية للمناطق المتصحرة.
٢- ضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا: يعني تخفيف الضغط على الموارد البيئية البيولوجية ويتحقق ذلك من خلال وضع إستراتيجية سكانية وطنية صارمة تستهدف إبطاء النمو السكاني ومحاولة الوصول إلى صفر النمو السكاني بهدف تثبيت الحجم السكاني في مرحلة اخرى.
٣- ضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها: يجب وضع خطة قومية لاستزراع المناطق المتدهورة "المتصحرة" وخاصة مناطق ومنابع الأنهار وسفوح الجبال.
٤- ضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته.
٥- ترشيد الاستخدام الزراعي وتقنيته.
٦- التعاون الوطني مع الجهود الدولية: لابد من تعاون المجتمع الدولي في الأخذ بيد الدولة النامية ذات القدرات المالية والتقنية المحدودة لمواجهة هذه المشكلة بإنشاء مراكز تدريب محلية لخلق كفاءات لموجهة هذه المشكلة أو مدها بمساعدات مالية، وعلى الدول المتصحرة الالتزام بتخصيص المساعدات المالية التي تحصل عليها لمكافحة التصحر في تنفيذ هذه المشروعات وإنشاء الأجهزة والكوادر الوطنية لحل هذه المشكلة.

حادى عشر : الطاقة Energy

تعتبر الطاقة في الوقت الحاضر من الضوابط الأستراتيجيه الفاعلة والحاكمة من زمن السلم والحرب وخاصة وأننا أصبحنا في عصر باتت فيه الآله بكل صورها رمزا لكل التقدم وتطور.

ومن ثم أصبح نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دوله من الدول يعيد من مشاكل البيئية المعاصرة الملحة التي ينبغي أن نتصدى لها بكل قوة لنحقق ما يمكن أن نسميه "أمن الطاقة" وهوه امن لا يقل عن أهمية الأمن الغذائي.

وتعتبر أهمية الطاقة ومدى القدرة على توفير مصادرها بصورة متواصلة ومطرده من مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة حيث يسهم في ضمان مستقبل للبشرية المعاصرة والتي تعتمد في بقائها وتطويرها على مدى وجود الطاقة وعامة للتقدم والتطور.

ومشكلة الطاقة كقضية بيئية تتبلور في أربع أبعاد أو محاور رئيسية وهي:

١- تمثل الطاقة مقوما أساسيا من مقومات الحياة المعاصرة التي لا يمكن الاستغناء عنها.
٢- تزايد معدلات استهلاك الطاقة بشكل سريع ومطرد حيث تعجز الكثير من الدول عن الوفاء بهذه المعدلات وكثيرا ما يكون الوفاء بها على حساب البيئة وبرامج التنمية.
٣- تعتمد معظم الطاقة المستخدمة في الوقت الحاضر على مصادر الطاقة غير متجددة المتمثلة في الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمعادن المشعة وهي مصادر غير آمنة وغير مرغوب فيها.
٤- العلاقات الوثيقة بين مستقبل الطاقة ومستقبل الأمن المائي والأمن الغذائي خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة من منطلق أن هذه المناطق تعاني وسوف تعاني بشدة في المستقبل المنظور من مشكلة ندرة أو قلة ندرة أو قلة موارد المياه، ويبرز دور الطاقة في تأمين موارد المياه العذبة من خلال تحليه المياه وبالتالي تأمين توفير الغذاء.

وتتنوع مصادر الطاقة الى :

١- مصادر طاقة غير متجددة "فحم حجري – نفط – غاز طبيعي – معادن مشعة".
٢- مصادر طاقة متجددة "طاقة مائية – شمسية – حرارية – أرضية – ريحيه – هيدروجينية – بيولوجية".

ويتطلب الاهتمام بالطاقة عن طريق تحقيق التنمية المستدامة:

١- ضرورة ترشيد استخدام الطاقة الحفرية "غير متجددة" وعدم الاعتماد عليها كمصدر طاقة مستدامة.
٢- الطاقة المتجددة تطورت تطورا سريعا بما يبشر بمستقبل طاقة لها صفة الاستدامة وطاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة.
٣- الاتجاه لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية والطاقة الريحيه لتحل مشكلة الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة.
٤- النفايات وإعادة التدوير: النفايات هي موارد أو أشياء يتم التخلص منها أو يلزم التخلص منها بطريقة آمنة طبقا لإحكام القانون الدولي وهي إما مواد صلبة أو سائلة أو غازية.

وتتمثل آليات تدوير النفايات في إطار التنمية المستدامة:

١- الاتجاه إلى تقليل حجم النفايات الحميدة والخطرة من خلال التقنية والتوصل إلى تقنية تقلل من التلوث البيئي وهو ما يطلق عليها النفايات الأنظف.
٢- فرض ضريبة على النفايات ومحاسبة المتسبب، ومكافأة المؤسسات التي تقلل أو تضبط نفاياتها.
٣- التوعية البيئية بخطورة النفايات، أهمية تشجيع استخدام منتجات التدوير.
٤- تقديم حوافز تساعد على توجيه جزء من الاستثمارات نحو تدوير النفايات كواجب وطني.
٥- الالتزم بما جاء في اتفاقية بازل ٢٢مارس ٨٩ بشأن آليات وضوابط التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

ثانى عشر : المحميات الطبيعية "الحيوية" The biosphere reserves

وهي وحده بيئية محمية تعمل على صيانتها الأحياء الفطرية نباتية وحيوانية وفق إطار متناسق من خلال إجراء الدراسات والبحوث الميدانية والتعليم والتدريب للمسئولين والسكان المحليين ليتحملوا المسئولية تجاه بيئتهم الحيوية، وتتمثل أهدافها في ضوء تحقيق التنمية المستدامة:

١- فهم طبيعية المحيط الحيوي ودعم العلاقة المتوازنة بين الإنسان ومحيطه الحيوي من خلال العمل المستمر على تغيير سلوكيات ومواقف الأفراد لحماية الأحياء الفطرية نباتية وحيوانية من أجل استمرارية التنوع البيولوجي الذي لا غنى عنه في مسيرة الحياة وهو الهدف الاستراتيجي للمحميات.
٢- تحقيق درجة من المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية والعمل على حمايتها وصيانتها.
٣- تدريب الكوادر البيئية المستمرة للحياة الفطرية والعمل على حمايتها وصيانتها.

٤- دعم التوعية البيئية لحماية هذه المحميات.
٥- تشجيع السكان المحليين على المشاركة الايجابية الفاعلة في حماية الأحياء الفطرية.

ثالث عشر : الازدهار السياحي:

حيث تعتبر السياحة إحدى مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني لكثير من دول العالم بما فيها البحرين التي تمتلك ثروات تاريخية وطبيعية هامة يؤهلها للتقدم في مجال السياحة إذا ما حققت التوازن بين السياحة والبيئة الصحية، وتتضح الأهمية الاقتصادية للسياحة كجزء من منظومة التنمية من خلال:

١- توفير فرص العمل وزيادة الإيرادات السياحية.
٢- يؤثر النشاط السياحي في البحرين على العمالة وفرص الاستثمار في المجالات المختلفة مثل الفنادق والمطاعم وشركات السياحة وغيرها.
٣- تؤدي السياحة إلى زيادة الدخل القومي من خلال التنمية للصناعات المتصلة بالسياحة مثل إنشاء الفنادق والتحف التذكارية والضرائب والأرباح التجارية والصناعية.

ثالث عشر : الغابات :

حيث يعتبر من مؤشرات التنمية المستدامة وضع نهاية لتدمير الغابات المدارية مما يحقق صون التنوع البيولوجي على الأرض وبالتالي:

١- ضرورة إنشاء شبكة محمية واسعة الانتشار لحماية الغابات كوسيلة رئيسية للوصول لصون ثروة الكوكب البيولوجي.
٢- استخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة "المحميات المختلفة" حيث يجمع الأهالي المطاط، الثمار الصلبة لقشرة البندق الجوز والمواد الطبيعية وغيرها من منتجات الغابات اللاخشبية للاستخدام المحلي أو التصدير.

رابع عشر : صيد الأسماك: ومن أسباب انهيار الثروة السمكية ما يلي:

١- الصيد بأساطيل صيد عملاقة دمرت بصيدها المخالف جميع القوانين.
٢- اللجوء للصيد باستخدام شباك الغزل المخالفة ذات العيون الضيقة التي بشباكها المخالفة ذات العيون الضيقة التي بشباكها المخالفة تصطاد جميع الأسماك المحرم صيدها.
٣- الطيور المهاجرة القادمة من المناطق الباردة بأوروبا خلال فترة الشتاء.
٤- زيادة تهرب الأسماك مما يعطي بيانات غير حقيقية للإنتاج الفعلي.

ومن مؤشرات التنمية من خلال إجراءات الحفاظ على الثروة السمكية:

١- إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية والصناعية.
٢- خفض استخدام الوقود الحفري وذلك في المناطق التي يهدد المطر الحمضي فيها مصايد المياه العذبة.
٣- حماية مصائد الأسماك في المحيطات يمكن الهبوط بالاستهلاك إلى أصناف اقل مرتبة في السلسلة الغذائية.

خامس عشر : العمارة البيئية: حيث يجب الأخذ في الأعتبار ما يلي لتحقيق التنمية المستدامة:

١- ضرورة اكتساب مهارات واتجاهات بيئية سليمة.
٢- دعم الإحساس بالمسئولية المباشرة وغير مباشرة تجاه حماية البيئة.
٣- تنمية الإدارة البيئية لتحقق درجة من الرقابة الذاتية المستمرة للحفاظ على البيئة.
٤- ضرورة معالجة التلوث الثقافي والإعلامي" الدور السلبي للانترنت".

سادس عشر : التعليم ودورة في تحقيق التنمية المستدامة:

حيث يحقق التعليم تنمية رأس المال البشري باكتسابه المعلومات والثقافة والمهارة مما يؤدي إلى زيادة درجة الفرص وتعزيز المؤسسات بالمجتمع وتحقيق الوعي البيئي وتسهم هذه المحاور في تنمية الإنتاجية والاستقرار مما يعني وجود تنمية مستدامة، ومن أهداف التعليم البيئي:

١- إظهار وعي واهتمام بالاعتماد المتبادل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في مناطق حضرية وريفية.
٢- تزويد كل شخص بفرص الحصول على معرفة وقيم وميول والتزام ومهارات مطلوبة لحماية وتحسين البيئة.
٣- خلق أنماط جديدة لسلوك الأفراد والمجتمع ككل نحو التنمية.

ولتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التعليم من خلال:

١- الاستفادة من البيئة المحلية التي تقع فيها المدارس والجامعات لإكساب الطلاب المعارف والمهارات لتنمية الوعي البيئي.
٢- إعادة النظر في برامج إعداد المعلم وتطويرها بما يحقق أهداف التربية البيئية.
٣- تأهيل وإعداد هيئات التدريس لتطوير برامج إعداد الطالب في العلوم البيئية.
٤- الاستفادة من الخبرات البيئية في المؤسسات غير التعليمية في تدريس المقررات البيئية.

سابع عشر : دور الجمعيات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة:

١- يقع على عاتق المؤسسات دورا هاما في تعريف المواطنين بالمشاكل البيئية ووضع حلول عملية لها.
٢- النوادي والمؤسسات تقوم بالتنسيق بينهما وبين المدارس الابتدائية والإعدادية والمجلس القومي للأمومة ووزارة التعليم لغرس السلوك الايجابي البيئي.
٣- إقامة مؤسسات جديدة للضغط على التنظيمات الشعبية والحكومة لإيقاف أية إجراءات أو إنشاءات تضر بالبيئة

المطلب الخامس

الادوار المختلفة فى تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للاستنزاف غير المبرر، ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسية ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

١ - تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢ - المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر اوالمرشد للموارد الاقتصادية، إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣ - تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة، وقد توالت الجهود العالمية ما بين عامى ١٩٧٢ و٢٠٠٢ للتأكيد على إرساء قواعد التنمية المستدامة عالميا، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة .

ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد، فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة لها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل، فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة ، وهي :

اولا : دور الفرد في التنمية المستدامة :

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله ومن سيأتي بعده، فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل، فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

ثانيا : دور الأسرة في التنمية المستدامة :

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح .

والأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

ثالثا : دور المجتمع فى التنمية المستدامة :

يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواه والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة، ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها.

وقد توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة، وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والنهج الإبتكارية، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

رابعا : دور القطاع الخاص فى التنمية المستدامة :

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية، فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

وحيث إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي، ولمؤسسات القطاع الخاص رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها ركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ويظهر القطاع الخاص كطرف فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، وتستطيع الحكومات أن تؤدي، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية، بزيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص، كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي، والإبلاغ عن هذا الأداء، وإتباع نهج وقائي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

خامسا : الدور الحكومي فى التنمية المستدامة :

إن الحكومة هي صانعة السياسات والقرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر، كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها .

سادسا : دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها :

ويقصد هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية، وهذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعليها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود، وكذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.

خاتمة الدراسة : النتائج والتوصيات .

توصلت الدراسة إلي أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وتعددت تعريفاتها ، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد، فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .

واعتمادا علي ذلك فقد أوصي البحث بعدد من التوصيات منها :

١- إدراج حق الإنسان في البيئة المتوازنة والتنمية المستدامة ضمن الحقوق الأساسية في القوانين والدساتير لكافة الدول.
٢- إزالة بؤر التوتر والقضاء عليها بالطرق السلمية والحوار والتفاوض، بدلا من النزاعات والحروب والمواجهات المسلحة.
٣- إصدار تقرير دوري مرجعي عن أوضاع التنمية المستدامة في العالم، وإصدار و/ أو تطوير التشريعات المعززة لقضايا الطفولة والأمومة وتطبيق التشريعات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دول العالم.
٤- اعتماد استراتيجيات لتنمية الموارد المائية وترشيد استعمالها من خلال تقنيات تحلية ماء البحر وحصاد مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه المستعملة وتقنيات الري الأكثر فعالية وترشيدا، استرشاداً باستراتيجية الموارد المائية في العالم.
٥- إعداد الاستراتيجيات التنفيذية والدراسات المرجعية والبحوث الميدانية والتقارير الدورية حول قضايا البيئة في الدول الأعضاء وتقديم حلول ومقترحات بشأن التحديات البيئية المستقبلية في العالم.
٦- إنشاء مكتب دولى تنفيذي للبيئة لمساعدة الدول على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج البيئية، ويختص بتنسيق العمل بين دول العالم في مجال البيئة وضمان متابعة تنفيذ وتقييم وتطوير محتوى هذه التعهدات.
٧- إنشاء و/ أوتقوية آلية فعالة مؤسساتية وتشريعية لاحترام حقوق الإنسان وفق المبادئ العامة، كذلك الالتزامات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة.
٨- الاهتمام ببرامج التربية الصحية عبر القنوات التعليمية والتواصلية، والاهتمام بسكان الأحياء الفقيرة في المدن، وتوفير فرص الشغل لهم من خلال تشجيع المقاولات المتوسطة والصغرى.
٩- تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد .
١٠- تحويل الديون والفوائد المترتبة عليها لتمويل مشروعات التنمية المستدامة بقصد استثمارها في مواجهة الفقر وحماية البيئة وتحسين نوعية حياة الإنسان في العالم.
١١- تشجيع إتباع أساليب الزراعة العضوية والتوسع في إنشاء المحميات الطبيعية، وتشجيع الأبحاث في مجال امتصاص وحبس غاز ثاني أوكسيد الكاربون.
١٢- تشجيع البحث العلمي التطبيقي المشترك وتبادل الخبرات والتجارب بين دول العالم في مجال نتائج البحوث ونقل التكنولجيا إلى العالم، وحول أساليب التحكم في تلوث الهواء والحد من التأثيرات الناجمة عنه من خلال وضع استراتيجيات ملائمة للتخطيط الحضري وتحديد مختلف مناطق استخدامات الأراضي وبرامج التحكم في انبعاثات الهواء وتنظيم النقل داخل المدن.
١٣- تشجيع الحوار بين الثقافات والديانات والتحالف بين الحضارات، وتشجيع رجال ونساء الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في دول العالم على التعاون من أجل تحقيق سوق دولية مشتركة للمنتجات صديقة البيئة.
١٤- تطبيق الاتفاقيات التي تبناها المجتمع الدولي حول مكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي، وتطوير التعاون بين البلدان في دعم القدرات المؤسسية والبشرية والمادية لتطبيق تلك الاتفاقيات.

١٥- تطوير التشريعات البيئية عموما، وتلك الرامية لحماية مصادر المياه السطحية والجوفية من كل أشكال التلوث والإهدار بصفة خاصة، وتفعيل التشريعات البيئية وتطويرها والحرص على إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية بما في ذلك دراسة التأثير البيئي للمشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦- تطوير التعاون والشراكة مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بدعم التنمية ورعاية البيئة.

١٧- تطوير المناهج التربوية وإيجاد تخصصات في التعليم الجامعي تتلاءم مع متطلبات عصر مجتمع المعرفة وسوق الشغل ورهانات التنمية المستدامة.

١٨- التعاون بين دول العالم من أجل الاستغلال الأمثل لمياه الأنهار المشتركة، وتعزيز التآزر والتعاون بين دول العالم لتوفير الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية.

١٩- تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، والمشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية، ويتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.

٢٠- تعزيز دور المرأة والشباب باعتبارهما شريكين أساسين في التنمية المستدامة، وتعزيز دور المرأة وقدراتها لتنفيذ مشروعات إنتاجية مدرة للدخل ومؤدية لرفع مستوى النساء في الريف والحضر.

٢١- تفعيل دور الإعلام والجامعات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات الأهلية للتعريف بهذه التعهدات والتأييد والدعم لها.

٢٢- تقوية التعاون الفني والمؤسسي والتضامن بين دول العالم من أجل تأسيس نظام اقتصادي مفتوح وملائم لإيجاد الفرص المواتية للنمو الاقتصادي ومحاربة الأمية والفقر.

٢٣- التوسع في إنشاء البنوك الوطنية للبذور والجينات ومضاعفة مشروعات التشجير وحماية وتطوير الغطاء الزراعى.

٢٤- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

٢٥- توفير فرص اللجوء للخدمات الصحية وأساليب الرفاهة المناسبة للأفراد والجماعات مع التركيز على الأطفال والنساء خلال وضعية الحمل والولادة.

٢٦- حماية المحيطات والبحار والبيئة الساحلية من التلوث والتدهور واستنزاف الثروات البحرية لحماية التنوع البيولوجي وضمان الأمن الغذائي، وحماية مصادر المياه الجوفية والسطحية واستغلالها بصورة سليمة وترشيد استهلاكها.

٢٧- دعم التعاون بين الدول فيما يخص دعم القدرات المؤسسية والبشرية والمادية للاستفادة من الآليات وسبل التمويل المتوفرة في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، كآلية للتنمية النظيفة .(CDM)

٢٨- دعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء المتوازن والصرف الصحي والتحكم في أخطار التلوث بكل أشكاله والمواد الكيمياوية.

٢٩- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

المصادر والمراجع :

اولا : المصادر والمراجع العربية :

بوزيان الرحماني هاجر- بكدي فاطمة، " التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، المركز الجامعي، سنة ٢٠١٦

دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، سنة ٢٠٠٠.

سعاد عبد الله العوضى، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، سنة ٢٠٠٣.

سعود بن حسين الزهرانى، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي ، الطبعة الثانية، الباحة، النادي الأدبي في الباحة، سنة ١٤٢٦ هـ.

عبد الآله الوداعي، القانون الدولي ودوره في حماية البيئة، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، سنة ٢٠١١

عبد الله عبدالخالق، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة، المستقبل العربي، سنة ١٩٩٣.

علي علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ٢٠٠٠.

ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، سنة ٢٠٠٧.

محمد إبراهيم جبر، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي .. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية، سنة ٢٠٠٤ .

ميلو فانيا فيانا، التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة - الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة، سنة ١٩٩٤

ثانيا : الرسائل العلمية والابحاث والدوريات والمقالات العلمية:

أنجدرو سيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل التنمية، ديسمبر ١٩٩٦.

اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع .

حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد ٧، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

حرفوش سهام، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، سنة ٢٠٠٨.

ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أبريل ٢٠٠٨ .

راكز هاويت وليم، نحو عالم مستديم - مترجم - مجلة العلوم ، العدد١ الكويت، سنة ١٩٩٠.

ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٢.

زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

سلمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠٦ .

عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨.

غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، مايو سنة ٢٠٠٧.

كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد٤٥، سنة ٢٠١٠ .
مجلة البيئة و التنمية (التلوث بالكومبيوتر) ، يونيو ٢٠٠٢
محمد الأمين قرين، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة ، جامعة سبها، ليبيا، سنة ٢٠٠٨
محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، العدد ٤١٩/٤٢٠ ، يناير سنة ١٩٩٠.
مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٧، سنة ٢٠٠٧.
نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، سنة ٢٠٠٧.

ثالثا : المراجع الاجنبية :

-1) English:
Barbara , Ingham, 1995 , Economics and Development , Mc Graw – Hill Book Company Ltd London
Fowke R and Prasad D, 1996. Sustainable development, cities and local government. Australian Planner 33
Meadows, D. et al. The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the .Predicament of Mankind. New York, 1972
WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press
-2) France:
GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005.
commission du developpement ،Fonds national de l environment et de de pollution Cnes .2002 ،humain 4 rapport national sur le devloppement humain

رابعا : الانترنت :

http://www.shathaaya.com
http://ar.wikipedia.org
www.islamfin.net

" تمت بحمد المولى عزوجل .. وما توفيقى الا بالله."